



الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتهيئة والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه الرد على تقرير الجهاز
المركزي للمحاسبات عن الفتره الماليه المنتهيه في

٢٠٢٢/٩/٣٠ .

ولسيادتكم جزيل الشكر

وتفضلوا بقبول وافر التحيه

مدير عام علاقات المستثمرين


٢٠٢٢/٩/٣٠
محاسب / عماد حمدي جوده

العم

الرد على تقرير الفحص المحدود

التقرير السنوي للمؤسسة العامة للاستصلاح الاراضى

والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٩/٣٠

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي للشركة العامة لاستصلاح الاراضى والتنمية والتعمير في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق (السهم) والتدفقات النقدية المتعلقة به عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الاخرى ، وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد تقرير المالية الدورية والعرض الواضح والعادل لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود .

وقد قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) ويتضمن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية مع أشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود وفحص الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية . وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية . وفى ضوء المعلومات التى حصلنا عليها من ادارة الشركة فقد تلاحظ ما يلى .:

- أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ الأصول الثابتة (بالصافى) بنحو ١٦.٦٧٨ مليون جنيه ٢٠٢٢ وقد قامت الشركة بحساب الإهلاك بنفس المعدلات والأسس المطبقة في السنوات السابقة مما يستوجب ضرورة إعادة النظر في نسب الإهلاك المطبقة في ضوء ظروف التشغيل بالشركة والحالة الفنية التي عليها تلك الأصول وقد تبين بشأنها ما يلى:-

١- لم تقم الشركة بحصر شامل للأراضي والمباني المملوكة لها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وتحديد المساحة والموقع بالتفصيل ومعاينة العقارات مع اظهار أي مخالفات او اضرار قد تؤثر على سلامتها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه مطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي وعقارات الشركة لإظهار اية فروق الامر الذي يؤثر على سلامة تقييم تلك الأصول في ٢٠٢٢/٩/٣٠ حيث قامت الشركة بموافقاتنا ببيان بالأراضي والوحدات السكنية المملوكة للشركة فقط.

يتصل بما تقدم لم تقم الشركة بإجراء الرفح المساحي لكافة الأراضي المملوكة لها والبالغ تكلفتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٨.٨١٨ مليون جنيه تتمثل في نحو ٥.١٦٧ مليون جنيه بحساب الأصول الثابتة ، نحو ١.٤٩٥ مليون جنيه بحساب أراضي فضاء بغرض البيع ، ٢.١٥٦ مليون جنيه بحساب ارضى مستصلحة بغرض البيع الامر الذى لا يمكننا معه التحقق من صحة قيمتها خاصة في ظل وجود العديد من التعديلات على أراضي الشركة لاسيما منطقة سهل الطينة بمحافظة شمال سيناء والتي تصل فيها قيمة التعديلات لأكثر لـ ١٠٠ % من مساحة الأرض المملوكة للشركة في تلك المنطقة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع قيام الشركة بحصر وجرد كافة الأراضي والعقارات المملوكة للشركة وإجراء الرفح المساحي واستخراج شهادة التسجيل العيني والعقاري لها وتحديد الغير مستغل منها وبيان أسبابه ومطابقة نتائج ذلك على البيانات الواردة بسجلات أراضي ومقارنات الشركة لإظهار أية فروق والإفصاح إحصائياً للرقابة على تلك الأصول وضمان سلامة تقييمها.

٢- لم تقم الشركة بالإفصاح في قوائمها المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ عن مدى وجود أية قيود على ملكيتها للأصول الثابتة وكذا لم تقم بالإفصاح عن الأصول الثابتة المرهونة كضمان للالتزامات على الشركة بالمخالفة للفقرة (٧٤-أ) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠- الأصول الثابتة واهلاكاتها- على الرغم من وجود عدد كبير من المعدات الثقيلة (حفارات - لوادر - كراكات - سيارات- بلدوزرات - ... الخ) مملوكة للشركة ومحجوز عليها من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية متوقفة ومشونة بالعراء منذ عدة سنوات معظمها في حالة سيئة جدا (هراس انجرسول) مما يعرضها للصدأ والتلف نتيجة العوامل الجوية بلغت قيمتها السوقية المقدرة وقت الحجز نحو ١٢١ مليون جنيه .

يتعين سرعة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وإيجاد الحلول المناسبة لفك الحجز على تلك المعدات ودراسة مدى الاستفادة منها أو التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة حتى لا تمثل أموال مستثمرة معطلة خاصة في ضوء سوء حالة معظمها.

الرد :

جارى اتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع الحجز عند توافر السيولة فى الشركة .

٣- بلغت تكلفة الأصول الثابتة العاطلة وغير المستغلة (الات ومعدات فقط) نحو ١٠٤.٣٩١ مليون جنيه من واقع البيان المقدم من الشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وبلغت صافي قيمتها فى تاريخ الميزانية نحو ٦.٠٩٨ مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة فى تاريخ الميزانية وقد أفادت الشركة بردها على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ان تم اصلاح عدد ١٣ معدة وتأجير البعض الاخر وجرى اصلاح بعض الالات والمعدات وفرز وتصنيف الجزء الاخر للسير فى بيعها.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول مع حصر كافة الأصول المعطلة بالشركة وغير المستغلة (وسائل نقل - مباني... الخ) والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

الرد :

أولاً :- تم اصلاح عدد ١٣ معدة وتم ترحيلهم لعملية القطار السريع وهى :-

- بلدوزر كوماتسو D1٥٥ - عدد ٢ لودر كاتر بللر ٩٦٦

- موتور جريدنر كاتر بللر G١٤٠ - عدد ٣ هراس تربه

- عدد ٤ سيارة قلاب - سيارة دوپل كابينه - ماكينة لهام

ثانياً :- معدات وسيارات تم اصلاحها بقطاع الورش وقطاع النقل وترحيلها للعمل بمناطق التنفيذ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بيانها كالتالى :-

- هراس بوماج - جرار زراعى زيتور - عدد ٢ سيارة تويوتا ميكروباس

- عدد ٢ مقطورة تنك مياه - سيارة مان تنك مياه - سيارة نيسان دوپل كابينه

- سيارة تويوتا دوپل كابينه

ثالثاً :- معدات مؤجره وتم ترحيلها للعمل مع الشركات المستأجره وهى :-

- ماكينة تبطين بمنطقة توشكى .

- بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ مؤجر بالفيوم الجديدة .

• ماكينة حقلية استن برجن ٣٠٠٠ بمنطقة سوهاج تاجير لمدة ٣ شهور من ٢٠٢٢/٦/١٥ .

• محطة خلط خرسانية اليا بملحقاتها تم نقلها من توشكى الى المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .

• عدد ٢ سيارة خلاطة خرسانية بمنطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور .

• عدد ٢ حفاره تم نقلهم من بنى سويف الى منطقة المريوطية مؤجره لشركة / احمد عبدالنور

رابعاً :- معدات تم اصلاحها تحت الترحيل بقطاع الورش وهى :-

• حفاره كاتر بللر ٣١٢ • حفاره كوماتسو PC1٢٠ • حفاره كوييلكو ١٣٥ • بلدوزر كوماتسو D1٥٥

- ظهر القوائم المالية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ استثمارات طويلة الاجل (استثمارات مالية متاحة للبيع) فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١.٥ مليون جنيه قيمة مساهمة الشركة بنسبة ١٥% من راس المال المدفوع للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي بواقع ١٥٠ ألف سهم (القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه) وقد تبين بشأنها :-

١- لم تقم الشركة بإجراء اختبار الاضمحلال فى قيمة هذا الاستثمار خاصة فى ظل عدم وجود أي تدفقات نقدية داخلية منه وذلك بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) -٥.٥ الاضمحلال- حيث لم تحصل على أي عائد على هذا الاستثمار منذ عام ٢٠١٦ خاصة فى ظل تحقيق الشركة المستثمر فيها خسائر متتالية آخرها عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ والتي بلغت نحو ٣.٦٤٧ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة بنحو ٦.٢٩٨ مليون جنيه.

٢- تم ابرام وتوقيع عقد بيع مبدئي بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥ لبيع الشركة المستثمر فيها (المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي) وذلك بين جميع المساهمين المكونين لرأس مال الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) بما فى ذلك الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، بين مجموعة مشتريين على ان يكون إجمالي قيمة البيع مبلغ ٣٦ مليون جنيه وذلك قبل موافقة الجمعية العامة غير العادية على بيع حصة الشركة والذى تم بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣ بالمخالفة للمادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية.

٣- عملية البيع لا تتضمن انتقال كافة أصول والتزامات الشركة المبيعة من حملة الأسهم القدامى الى المشتريين الجدد حيث تضمن البند الثالث من عقد البيع المبدئي المشار اليه بعاليه المؤرخ ٢٠٢٢/٢/١٥ انه لا يدخل ضمن ملف تقييم الشركة الذي تم قبول عرض الطرف الثاني على أساسه مجموعة من الأصول الموجودات والقضايا والحقوق وردت على سبيل الحصر لا المثال بحيث تظل ملكية تلك الأصول لحملة الأسهم القدامى (منهم الشركة العامة) كما يتحملوا أيضا عبء هذه الالتزامات (عقد مقاوله مبرم مع وزارة الموارد المالية والري بقيمة ١٧٨٥٠٣٣٠ جنيهه ،عدد ٨ سيارات ماركات وأنواع مختلفة ،عدد (٢) قطعة ارض بمنطقة أبو سميل بأسوان مساحة كل قطعة ٥٠٠٠ متر ،عدد (٥) قضايا متداولة بين شركة جنوب الوادي وجهات أخرى (وزارة الزراعة - وزارة الري -.....) وعليه فإن عملية البيع بهذه الطريقة لا تعتبر عملية بيع بالمفهوم الحقيقي حيث ان عملية البيع يجب ان تتضمن انتقال معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصول وكذا انتقال عبء الالتزامات بصورة جوهرية من البائع الى المشتري فضلا عن ان عملية البيع بهذه الطريقة يصعب معها تحديد المنافع او الالتزامات بشكل واضح ودقيق والتي قد تعود على الشركة العامة من بيع حصتها في شركة جنوب الوادي حيث انه قد يترتب على عملية البيع عدم كفاية أصول الشركة المبيعة لتغطية التزاماتها مما يعود بالخسارة على الشركة العامة في حدود نسبتها في رأس مال الشركة المبيعة (جنوب الوادي).

٤- عملية البيع تتطوي على شرط وهو قيام مجلس الإدارة الحالي لشركة جنوب الوادي بالتصرف او نقل سلطة الإدارة والتصرف لكافة أصول والتزامات الشركة خلال مدة زمنية محددة وقبل نقل ملكية الأسهم للمشتريين الجدد وفي حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك يلتزم المشتريين الجدد بعمل توكيل رسمي عام شامل جميع التصرفات القانونية لصالح رئيس الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحات المياه الجوفية على ان يقوم بتوزيع الحصيلة المالية لهذه البنود على حملة الأسهم القدامى كلا حسب نسبته في ملكية اسهم شركة جنوب الوادي فإن عملية البيع بهذه الطريقة تصبح معلقة

بشرط ولا يمكن الاعتراف بها في دفاتر وسجلات الشركة العامة الا في حالة تحقيق هذا الشرط وذلك وفقا للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧)-الأدوات المالية.

٥- عدم إجراء تطابق أرصدة الحسابات بين الشركة العامة ، الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي حيث ورد خطاب من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) الى الشركة العامة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٣٠ ان أرصدة الشركة العامة في دفاتر شركة جنوب الوادي مدينة بمبلغ ٨٧٢١٠٦ جنية ، دائنة بمبلغ ٢٩٥٦٩٩ جنية ليصبح الرصيد المستحق لشركة جنوب الوادي طرف الشركة العامة مبلغ ٥٧٦٤٠٧ جنية بخلاف وجود مبلغ ٢٨٧٦٠٠٠ جنية قيمة غرامة عدم الانتفاع تم خصمها من المستخلصات المنفذة دون موافقتنا بمحضر مطابقة بين الشركة العامة وشركة جنوب الوادي بخصوص تلك الأرصدة خاصة في ظل وجود مديونيات مستحقة للشركة العامة في دفاترها وسجلاتها طرف الشركة المذكورة تتمثل في مبلغ ٩٧١٩٧ جنية بحساب العملاء (قطاع خاص) ، ٣٦٠٠٠٠ جنية ضمن حساب أرصدة مدينة طرف الهيئات والشركات ، مبلغ ٦٠١٩٧٢ جنية بحساب امانات العملاء ، مبلغ ٢٤٨٠ جنية بحساب تأمين لدى العملاء.

٦- تم عرض الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي (جنوب الوادي) للبيع بناء على دراسة القيمة العادلة التي قامت الشركة المذكورة باعدادها بمعرفة المقيم / المجموعة الاستشارية لاستشارات الخبرة وتقييم المشروعات وانتهى تقرير الدراسة الى ان قيمة الشركة في حدود مبلغ ١٨٠٥٥٩١٩ جنية دون قيام الشركة العامة لاستصلاح الاراضى بتكليف مستشار مالى مستقل معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية باعداد دراسة بالسعر العادل للاسهم محل البيع فى للشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى بجنوب الوادي حيث تم الاعتماد على تقرير دراسة القيمة العادلة المعد بواسطة المستشار المالى المستقل المكلف من الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الاراضى بجنوب الوادي نفسها وليس من الشركة العامة بالمخالفة لنص المادة (٤٣) مكرر من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية الصادرة من مجلس إدارة الهيئة

العامه للرقابة المالية والتي تنص على ((مع عدم الاخلال بأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، تلتزم الشركة المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والراغبة في التصرف بالبيع في أي من العقارات أو الأصول الثابتة الأخرى للشركة أو الأسهم المملوكة لها في شركات غير مقيدة إذا كانت قيمتها التقديرية تمثل نسبة (١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة - من واقع آخر قوائم مالية لها - بتقديم دراسة للبورصة بالسعر العادل للأصول أو الأسهم محل البيع معدة بواسطة مستشار مالي مستقل من المقيد بسجل الهيئة و مرفقا بها تقرير عن تلك الدراسة من مراقب حسابات الشركة المقيدة وكذلك محضر مجلس إدارتها باعتماد هذه الدراسة، وتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول. وإذا تنازلت الشركة عن حقها في الاشتراك في زيادات رؤوس أموال إحدى الشركات التي تساهم فيها بما يوازي نسبة (١٠%) أو أكثر من حقوق ملكية الشركة المقيدة من واقع آخر قوائم مالية و/أو من إيراداتها عن آخر سنة مالية، وجب الحصول على موافقة جمعيتها العامة العادية على ذلك. وفي جميع الأحوال، لا يجوز للشركة التصرف في أكثر من (٥٠%) من أصولها الثابتة وغيرها من الأصول المرتبطة بممارسة الشركة لنشاطها إلا بموافقة مسبقة من الجمعية العامة غير العادية)).

٧- عدم قيام الشركة بتطبيق قراري مجلس الوزراء رقمي ١٥٠٢ لسنة ٢٠٠٢ ، ٦٢٤ لسنة ٢٠٠٧ المعدلة لقرار رقم ٦٨٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التقييم والتصريف بحصص المال العام في الشركات المشتركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة قيام الشركة بمخاطبة وإجراء المطابقات اللازمة مع الشركة المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي جنوب الوادي لتحديد موقف الاستثمار بها والمعاملات معها حتي يمكن التحقق منها وإثباتها بدفاتر وسجلات الشركة والالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية في هذا الشأن .

الرد:

سيتم عمل مطابقة مع الشركة المصرية خلال العام المالي الحالي .

- ظهر القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ قيمة المخزون بالصافي بنحو ١٠٠.٩٢٥ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص البالغ قيمته نحو ٤.٠٢١ مليون جنيه) وقد تم تبين بشأنه ما يلي:-

١- بلغ رصيد المخزون الراكذ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦.٣٨٧ مليون جنيه تمثل قيمة أصناف راكمه مطلوب التخلص منها وبيعها لم يتم عليها اي حركة مخزنية منذ أكثر من خمسة سنوات وذلك طبقاً للبيان المقدم لنا من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ بخصوص المخزون الراكذ للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ونشير الى انه تم تكوين مخصص هبوط أسار مخزون راكمه بنحو ٤.٠٢١ مليون جنيه لمقابلة أصناف المخزون الراكذه بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون والذي اوجبت الفقرة (٩) منه بقياس المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ونشير الى قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ لبحث ارسدة المخازن بمناطق التنفيذ لتحديد احتياجاتها والأسباب التي أدت الى وجود ارسدة راكمه بها وكيفية الاستفاده منها كما تم تشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٢٠) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسي لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفاده منها ولم نواف بما انتهت اليه اللجنتين المشكلتين في هذا الشأن.

يتعين ضرورة العمل على التصرف الاقتصادي بالأصناف الراكذه بما يحقق اقصى نفع وعائد اقتصادي ممكن للشركة مع ضرورة اعاده قياس المخزون وفقاً لما اسفرت عنه الدراسة المقدمة من الشركة خاصة في ظل اتباع الشركة لمعالجة محاسبية غير سليمة وذلك بتكوين مخصص للرواكد دون تقييم المخزون الراكذ على اساس التكلفة او صافي القيمة البيعية أيهما أقل وفقاً لما تقضي به الفقرة رقم (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون والوارد ضمن المعايير

الصادرة بقرار رئيس الجهاز رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ مع موافقتنا بما انتهت إليه اللجان المشكلة في هذا الشأن... والافادة.

الرد ::

يرجى التفضل بالاحاطه انه بموجب القرارات الادارية السابق اصدارها أرقام ٢٢٠ ، ٢٣٣ بتاريخ ٩/٧ ، ٢٠٢٢/٩/٢٠ تم تحديد الاصناف الراكده بمخازن الشركة بالمركز الرئيسى والمناطق والتى ليست الشركة فى حاجة اليها وتم موافقة مجلس الادارة بالجلسة رقم ١٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨ على بيع تلك الاصناف فى مزادات محدودة / محلية لكل منطقة على حدى نظرا لتباعد المناطق على مستوى الجمهورية . وبناء على ذلك تم عمل مزادات محدوده / محلية بالمركز الرئيسى ومناطق الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٩ ، ٢٠٢٢/٧/٤ ، ٢٠٢٢/٨/٧ ، ٢٠٢٢/٨/٢٨ ، ٢٠٢٢/٨/٣٠ بخلاف اصدار اوامر بيع للاصناف المكهنة من الحديد والصاج والالومنيوم والاشخاب واوراق الدشت وخلافه وذلك بعد الحصول على عروض عديده من المتعاملين فى مثل هذه الاصناف والترسيه على الاعلى سعرا ليصبح اجمالى ما تم بيعه بعد موافقة مجلس الادارة بمبلغ اجمالى ٢٥١٢٦٨٤ جنيها علما بانه جارى البيع تباعا لكافة الاصناف وذلك بعد العرض على الجهات الفنية المتخصصة لابداء الراى الفنى النهائى فى الاصناف التى يتم عرضها للبيع وبعد تسعيرها بمعرفة لجنة التسعير المخصصه وفقا للضوابط المحدده لعملية البيع .

٢- تضمن المخزون فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ أصناف انتهت صلاحيتها عدد ١٤٠٧٠ لتر ليديكيو cr٢ مادة معالجة الخرسانة عبارة عن عدد ٦٧ برميل * ٢١٠ لتر) ، أصناف آخرغير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزينكمية ١.٩٥٠ طن بيتومين ٥١٠٦٠٠ كود ٥١٠٦٠٠ غير صالحة للاستخدام بسبب طول فترة التخزين ، عدد ١٧٩ عرق خشبي أطوال مختلفة كود ٥١٠٥٤٠ لا تصلح للاستخدام حيث أن نسبة صلاحيتها أقل من ١٥% ، أصناف أخرى تضررت

حالتها الفنية بسبب تعرضها للعوامل الجوية مثل كمية ٣٥٠ م^٢ بولسايتيلين عالي الكثافة كود (٥٠٠٠١٧) ، وذلك بمنطقة توشكي كما تضمن المخزون وجود أصناف (عدد ٤ أصناف) تم السطو عليها وسرقتها من محطة المعالجة بمنطقة الواحات البحرية دون ان تقوم الشركة وقد قامت المنطقة بإبلاغ الشرطة بالواحات بمحضر رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠٢١ جنح واحيات ، محضر رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٢ إداري الواحات وقد صدر قرار النيابة العامة بأكتوبر بحفظ البلاغين المقدمين من الشركة بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٢٢ لم تقم الشركة باتخاذ اية إجراءات بشأنها او بتحديد المسؤولية في أسباب تلف هذا المخزون او إعادة قياس تكلفة المخزون على أساس التكلفة او صافي القيمة البيعية ايها أقل طبقاً لما ورد بالفقرة (٩) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون.

يتصل بما تقدم تبين قيام الشركة بتخفيض المخزون خلال الأعوام السابقة (العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨) بقيمة بعض الأصناف التالفة والبالغه ٥٢٧ ألف جنيهه وتحميلها على حساب المصروفات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسة مجلس الإدارة رقم (٤٨) بتاريخ ٢/١١/٢٠١٦ دون تحديد المسؤولية في هذا الموضوع للوقوف على أسباب تلف هذا المخزون، وقبل انتهاء التحقيقات حيث ان الموضوع محل تحقيق من قبل النيابة العامة ومازال التحقيق مستمر.

يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن مع ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص تلك الأصناف وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن لها مع إجراء التسويات اللازمة والالتزام بالمعيار المحاسبي المصري الصادر في هذا الشأن والإفادة.

الرد ::

انتهاء التحقيقات وذلك بناءً على موافقة رئيس مجلس الإدارة بجلسته مجلس الإدارة رقم ٤٨ بتاريخ ٢/١١/٢٠١٦ ولم تحدد المسؤولية في هذا الموضوع على أسباب تلف هذا المخزون .

نحيط سيادتكم علماً بأنه تم إحالة الموضوع الى هيئة النيابة الادارية بتاريخ ٣/١٢/٢٠١٩ نفذاً الى قرار مجلس ادارة الشركة رقم (١٠٧)

بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠ وتم احالة الموضوع الى النيابة العامة (نيابة دار السلام) والتحقيقات جارية حتى تاريخه ضد كلاً من : ١- مهندس / مجدى شفيق ٠ ٢- مهندس / عبدالكريم عبدالله ٣- مهندس / سمير حلمى ٠ وسوف نوافى سيادتكم بنتائج التحقيقات فور انتهاء النيابة العامة منها ٠

بالنسبة للاصناف المذكوره بتقرير سيادتكم المدرجه ضمن محضر جرد مخزن الخامات بمنطقة توشكى ٠٠٠٠ يرجى الاخطاه بانه تم موافقة مجلس الاداره بالجلسه رقم ٤ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٨ على تكهين تلك الاصناف وعرضها للبيع نظرا لانها اصناف راكده منذ فترة طويله والمنطقه ليست فى حاجة اليها عدا البند الخاص بماده معالجة الخرسانه وذلك طبقاً لرأى المستشار القانونى للشركه لوجود بلاغ فى نيابة الاموال العامة بشأنها ٠

اما بخصوص الاصناف التى تم سرقتها من منطقة الواحات البحرية عدد ٤ اصناف تم اصدار القرار الادارى رقم ٣٣٥ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ بمجازاة محاسب ومدير تنفيذ المنطقة وتحميلهم قيمة العجز مناصفة فيما بينهم مع مقاول الحراسه مع تحرير تفويض لمحاسب المنطقة لاستلام الاصناف الموجوده النيابة العامة ٠

٣- تضمن المخزون مبلغ ٢٢٠١٨٨ جنيهاً قيمة مخزن خامات منطقة العوينات فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ لم يتم جرد ذلك المخزون فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لوجود بالمخزن بمنطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ ونشير الى قيام الشركه بتشكيل لجنة بالقرار الإداري رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ للقيام بالجرد الفعلي لمخازن الشركه بتلك المنطقة ولم يتم موافاتنا بما انتهت اليه اللجنة المشكله فى هذا الشأن ٠

يتعين موافقتنا بما انتهت إليه اللجنة المشكلة لجرد محتويات مخازن الشركة بمنطقة شرق العينات واتخاذ ما يلزم لجرد تلك المخازن جرداً فعلياً والإفادة.

الرد :-

تم اخذ الموافقة اللازمة لعمل جرد فعلى لمخازن الشركة بمنطقة شرق العينات وتم اصدار القرار الادارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ والخاص بتشكيل لجنة الجرد . ولقد تم جرد مخازن المنطقة وتم تسليم صور محاضر الجرد ضمن صور محاضر جرد مخازن الشركة فى
٠ ٢٠٢٢/٦/٣٠

- أظهر القوائم المالية قيمة أراضي فضاء بغرض البيع فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١.٤٩٥ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :-

١- قامت الشركة برفع دعوى قضائية رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة جنوب القاهرة ضد السيد / يوسف أحمد رمضان مشتري أرض الشركة بمنطقة دار السلام بموجب جلسة الممارسة المؤرخة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣ بمبلغ ٧٢.٢٠٠ مليون جنيه لمساحة ٩٩٥٨ متر^٢ لامتناعه عن سداد غرامات التأخير بنحو ٢ مليون جنيه نتيجة تأخره فى سداد أقساط الأرض المشتراة (فرض الغرامة تم بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة لاعتماد القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠) ونشير الى سابق قيام مجلس إدارة الشركة بإعفاء المشتري المذكور من غرامة التأخير المستحقة على تأخره فى سداد القسطين الخامس والسادس والبالغة ٤٥٤٦٤٥ جنيه كما لم تقم الشركة باحتساب غرامات التأخير المستحقة بواقع ١٥% على باقى الأقساط التى تأخر المشتري فى سدادها للشركة حتى قيامه بالسداد فى ٢٠٢١/٤ بالمخالفة لما ورد بالبند السادس من كراسة الشروط ودون اخذ موافقة الجمعية العامة للشركة قبل اتخاذ قرار الاعفاء الامر الذى ترتب عليه اعفاء المشتري المذكور من غرامات تأخير يبلغ مجموعها ما امكن حصره بنحو ٢ مليون جنيه فى الوقت الذى تعانى فيه الشركة من عجز شديد فى السيولة النقدية وتحقيقها لخسائر متتالية عام تلو الاخر.

يتعين إجراء المسائلة الواجبة في شأن ضياع حق الشركة في غرامات التأخير المستحقة على المشتري المذكور والبالغة مليوني جنيه بالمخالفة لما ورد بكراسة الشروط وقيام الشركة بتسليمه الأرض المبيعة بموجب محضر تسليم مؤرخ في ٢٠١٩/٩/٢٢ على الرغم من ذلك .

الرد :-

فقد تم اقامة الدعوى رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٠٢٢ ومحدد لنظرها جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٢ لمطالبة المذكور بقيمة غرامات التأخير . كما أن موافقة أعضاء المذكور تمت من قبل مجلس ادارة الشركة السابق وعليه في المسألة الواجبة في ذلك تمت من قبل الجمعية العمومية للشركة بإلغاء قرار المجلس بالاعفاء وعليه قامت الشركة برفع الدعوى للمطالبة بقيمة غرامات التأخير علماً بأنه قد تقدم المشتري بطلب للشركة يبدى رغبته في سداد اصل الدين مع اعفاء من غرامات التأخير المستحقة نظرا للظروف التي تمر بها البلاد من جائحة كورونا وقرار مجلس الوزراء بايقاف التراضيص للبناء وقد عرض قيامه بسداد اصل الدين المستحق للشركة في ذمتها عرضاً قانونياً امام المحكمة وان هيئة المحكمة سوف تقرر سداده لاصل الدين دون الغرامات .

٢-تضمن حسابي أراضي فضاء بغرض البيع ، مباني وانشاءات بغرض البيع أصول سبق تحويلها من الأصول الثابتة الى أصول بغرض البيع بموجب قرارات جمعيات عامه غير عادية لم يتبين لنا مدى وجود برنامج نشط لبيعها او البدء في إتمام خطة بيع تلك الأصول كما لا توجد أدلة كافية تؤكد على استمرار الشركة في التزامها بخط بيعها حيث أن كافة تلك الأصول مضى عليها أكثر من عام منذ تاريخ تيويبها ضمن الأصول غير المتداولة بغرض البيع مثل ارض دار السلام ، ٢٠ وحدة سكنية بالعامرية بالإسكندرية لم يتم بيعها حتى تاريخ المراجعة في (٢٠٢٢/١١) بالمخالفة لمتطلبات التويب الواردة في المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٢) والمطلوب تطبيقها على الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة إعداد دراسة شاملة للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أن تلتزم الشركة فيها بالمتطلبات

الواردة في المعيار المحاسبي المصري الصادر بهذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك، ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد:

بالنسبة لارض دار السلام تم عمل اعلان المزايدة ثم تم تاجيل البيع بقرار من مجلس الادارة رقم (١٣٣) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ وحتى تاريضة لم يتم البيع ولم يتم بيع عمارة العامرية حتى الان .

٣-تضمن الحساب نحو ١.٢٣٣ مليون جنيه قيمة اراضي فضاء بغرض البيع غير مستغله قامت الشركة برضاها للبيع من خلال مزادات مختلفة ولم يتم بيعها لعدم تقدم أحد لشرائها او عدم الوصول الى الأسعار المقدرة لتلك الاراضى بيانها كما يلي:-

البيان	المبلغ بالجنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠
أرض سيوة	٣٩٦٤٦
أرض فضاء البستانوأحمد بدوي والنوبارية	٣٢٢
أرض امتدادالبستان والمغربين	٣٥٨٢٦٣
أرض دار السلام	٨٣٤٧٧٢

يتعين العمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

الرد:

بالنسبة لارض المغربين سبق اعادة طرحها للبيع عن طريق المزاد العلني يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢١/٢/١٠ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط .

بالنسبة لارض سيوة تم عرضها للبيع بالمزاد بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٨ والذي انتهى الى عدم البيع وذلك لان الاسعار النهائية للمترابدين اقل من السعر الوارد من اللجنة العليا لتثمين الاراضى .

بالنسبة للسيد / حسن جوده اسماعيل متعدى على مساحة (٢م١٠٠٠) تم اقامة دعوى فرعية للدعوى الاصلية رقم (٤٠٧٤) لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة من الشركة ضد المذكور وحكم فيها بالاتى :-

اولاً :- برفض الدعوى الاصلية (الزام الشركة بتحرير عقد بيع)

ثانياً :- قبول الدعوى الفرعية من الشركة (طرد المدعى عليه فرعياً من عين التداوى)
وما زالت متدوله .

بالنسبة لارض قبلى قارون تم البيع بمساحة وقدرها (٢م٤٠٣٥٢) للسيد / عبدالكريم
عبدالطوب سيد مجاهد - بموجب المزايدة المحدودة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠ وتم اعتماد البيع من
مجلس الادارة بجلسة رقم (١٣١) بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢١ - وقام المشتري بسداد كامل الثمن .

بالنسبة لارض دار السلام قامت الشركة بعرض بيع (٣) قطع بمساحات مختلفة (٢م٧٠٠
& ٢م١٤٦٠ & ٢م٢٢٢٠) بموجب مزايدة علنية بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق
٢٠٢١/٧/٧ ولم يتقدم احد لشراء كراسة الشروط وبالتالي لم يحضر احد للمزايدة - وعليه
قامت لجنة البيع باقفال المحضر وتم اعتماده من مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم (١٣٢)
بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ - على ان يتم اعادة عرضها فى موعد اخر ولم يتم اى اجراء حتى تاريخه .

بالنسبة لارض البستان & احمد بدوى بالنوبارية (مصطفى كامل) تم عمل مزاد بتاريخ
٢٠١٩/٧/٧ ولم يتم الوصول الى الاسعار المحددة بمعرفة الشركة وبالتالي لم يتم البيع .

٤- تضمن الحساب نحو ١٦٦ ألف جنيه قيمة مساحة ارض البركة بطريق الاسماعيليه، ٩٦ ألف جنيه
قيمة مساحة ٤٠٣٥٢ م٢ بأرض قبلى قارون بالفيوم على الرغم من بيعها للسيد /علاء محمد
غنىمى سليم ، السيد / عبد الكريم عبد التواب سيد مجاهد ، واعتماد عملية البيع من قبل مجلس
إدارة الشركة بتاريخى ٢٠٢١/٩/٥ ، ٢٠٢١/٥/٣١، على الترتيب.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.

الرد :-

بالنسبة لارض البركة (طريق الاسماعيليه) قامت الشركة بعرضها للبيع بموجب المزايدة
بنظام المظاريف المغلقة يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢١/٨/٢٥ الساعة الثانية عشر ظهراً بمقر
الشركة بدار السلام وتم ارسائها على السيد / علاء محمد غنىمى سليم الناقه - وتم اعتماد
البيع من مجلس ادارة الشركة بجلسته رقم (١٣٤) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ وهارى عمل التسويات
اللازمة فور ورود العقد من القطاع التجارى .

- أظهرت القوائم المالية قيمة الأراضي المستصاحة بغرض البيع فى
٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو

٢.١٥٦ جنيه قيمة المتبقي دون بيع من مساحة ٩١٦ فدان بمشروع تنمية
شمال سيناء (سهل الطينة) ونشير الى قيام الشركة ببيع مساحات من تلك

الأرض دون استصلاح أو استزراع بالمخالفة لقرار تخصيص الأرض الصادر من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لصالح الشركة والمتضمن ان الغرض من تخصيص الأرض هو استصلاحها واستزراعها يتل بما تقدم لم تقم الشركة بسداد كامل ثمنها ولم تحصل على أي عقد يثبت ملكيتها لتلك الأرض من الهيئة المذكورة مما قد يعرضها للسحب.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة سدا كامل قيمة تلك الأرض والحصول على عقد من هيئة التعمير يثبت ملكيتها والعمل على استغلال تلك الأراضي الاستغلال الأمثل بما يتوافق مع قرار تخصيصها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للشركة.

الرد :

قامت الشركة بسداد مبلغ ٥٥٥٦٤٦٦ جنيهه (فقط خمسة مليون وخمسمائة وستة وخمسون الف و اربعمائة وستة وستون جنيهاً لاغير) حتى تاريخه لهيئة التعمير وتم مخاطبة الهيئة لتحرير عقد بيع ابتدائي حتى يتسنى للشركة بيع باقى القطع وتم استعجالهم بخطابنا بتاريخ ٢٠٢١/٧/١١ .

- وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وذلك وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة بيانها كالتالي :

أ- مساحة (٣٢ سهم - ٢٢ قيراط - ٣٨ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده وسليمان سعيد جوده منذ عام ٢٠١١ وقد افادت الشركة بانه تم عمل عدة محاضر لهم وجميعها تم حفظها بالنيابة وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصب برقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٢٠مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكورين طرد للغصب عن مساحة ٣٣ فدان تتمثل في قيمة مساحة الأرض التي لم يقم المذكورين بسداد قيمتها ويفارق حوالى ٥ أفدنه عن إجمالي قيمة الأرض المتعدي عليها ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء وقد ورد ببرد الشركة على التقرير مراقب الحسابات ان المساحة المتعدى عليها من قبل المذكورين (١٠ سهم _ ٢٠ قيراط _ ٤٢ فدان) بما يخالف البيان المقدم لنا من القطاع التجارى للشركة والذي أوضح ان مساحة الارض المتعدى عليها (٣٢ سهم _ ٢٢ قيراط _ ٣٨ فدان) .

الرد :-

بخصوص الأرض المتعدى عليها من السادة / محمد سعيد جوده & سعيد جوده والمتعدى على مساحة (١٠ اس ٢٠ ط ٤٢ ف) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة - تم رفع الدعوى رقم (٧٢٠) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضدها بالطرد والمطالبة ببيع (حق انتفاع) والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٧/٢٦ للتقرير ومازالت متدولة .

ب- مساحة (٢١ سهم - ٢ قيراط - ٢١ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) بمنطقة سهل الطينة متعدى عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي حيث تقدم المذكور لشراء القطعة وتم عمل محضر تفاوض في السعر معه موقع من السيد رئيس القطاع التجاري بالشركة فقط دون الحصول على موافقة مجلس الادارة بالبيع وتم التوصل لسعر ٦٥ الف جنيه للفدان وقام بسداد مبلغ ٩٠٠ الف جنيه فقط من إجمالي قيمة الأرض بالإيصالات ارقام ١٦١٦٨ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٩ ، رقم ١٦٣٤٨ بتاريخ ٢٠١٦/٥/٨ ، رقم ١٦٤٢٧ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ الا ان الشركة طالبت الشركة المشتري في ٢٠١٨ بسداد ثمن الأرض بواقع ١٣٥ الف جنيه للفدان طبقا لقرار لجنة العليا تثمين الاراضي الا ان المشتري رفض السعر المطروح متمسكا بالسعر القديم المتفق عليه سابقاً وقد اقامت الشركة دعوى طرد للغصبير رقم ٧٥٨ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى بالإسماعيلية ضد المذكور ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء .

الرد :-

بالنسبة لمبلغ ٩٠٠٠٠٠٠ ج مسدد من السيد / احمد غازي محمد تمت حساب شراء (٢٠) فدان) بمنطقة سهل الطينة المذكور متعدى على قطعة الأرض ولم يقم بإنهاء اجراءات الشراء وتم رفع دعوى قضائية رقم (٧٥٨) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضده بالطرد والمطالبة ببيع (حق انتفاع) ومازالت متدولة .

ج- مساحة ١٠٠٠ م ٢ أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدى ليها بوضع اليد من السيد/ حسن جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى فرعية للدعوى الاصلية ٤٠٧٤ لسنة ٢٠١٨ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المذكور وصدر فيها حكم اول درجة لصالح الشركة بطرد المذكور من عين التداعى ومازالت الدعوى متداولة امام القضاء .

د- مساحة ١٠٠٠ م أرض فضاء بقرية عباس العقاد متعدى ليها بوضع اليد من السيد/ متولى جوده إسماعيل وقد اقامت الشركة دعوى طرد برقم ١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضد المذكور ومازالت الدوى متداولة امام القضاء.

يتعين بيان أسباب ما تقدم خاصة أسباب تقاعس الشركة لأعوام عديدة في مطالبة المذكورين اعلاه بقيمة الارض او اتخاذ الحد الأدنى من الاجراءات التي من شأنها الحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة حصر كافة التعدييات على أراضي ممتلكات الشركة إككاما للرقابة عليها وحفاظا على ممتلكات الشركة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لرفع تلك التعدييات عنهام مع متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن...الإفادة.

الرد :

بالنسبة لأرض طريق عباس العقاد هناك تعدى على هذه المساحة وقدرها ٢٠٠٠ م من السيد / متولى جوده اسماعيل بمساحة (٢٠١٠٠٠) تم رفع الدعوى رقم (١٩٣ لسنة ٢٠٢١ مدنى حوش عيسى ضده والدعوى مؤجلة بجلسة ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم تاجيلها مره اخرى لشهر نوفمبر ٢٠٢١) .

- أظهر القوائم المالية قيمة عملاء قطاع عام واعمال في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٧.٩٩٤ مليون جنية قيمة مديونيات مستحقة على الشركات الشقيقة وذات العلاقة يرجع تاريخها منذ أكثر من ١٠ سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة مع تلك الشركات وبيانها كالآتي :-

اسم الشركة	المبلغ المستحق في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالجنيه
وادي كوم أمبو	٥٥٢٨٨٦
ريجوا	٣٥٦٩٧٣٩
مساهمة البحيرة	٣٦٧١٦١٤
مختار ابراهيم	١٩٩٢٨٨

ونشير الى قيام الشركة برفع دعوى ٥٠٦ لسنة ١٥ ق استئناف للحكم رقم ١٤٣٩ لسنة ٢٠٢٠ ضد شركة مختار إبراهيم للمطالبة بمستحقات مالية للشركة طرفها عن تنفيذ أعمال طرق اسفلتية برفاد بلطيم كفر الشيخ وامتنتعت الشركة المذكورة عن صرف مستحقات الشركة بمبلغ ٢٧١٩٩٢٨ جنية رغم وجود محضر اتفاق على هذه المستحقات (بقيمة أكبر من المثبت بدفاتر الشركة بنحو

٢٠٥٢١ مليون جنيهه) مع رد خطابي الضمان رقم ١١ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧،
رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

**يتعين ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك
الأرصدة مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات ومتابعة الدعوى القضائية
المرفوعة في عذا الشأن وإجراء التسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي والإفادة.**

الرد :-

**جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وتم ارسال المصادقات
فى انتظار الرد ومازالت الدعوى التى رفعتها الشركة ضد شركة مختار ابراهيم منظورة أمام القضاء .**

- أظهر القوائم المالية قيمة عملاء وأوراق قبض فى ٣٠/٩/٢٠٢٢ بنحو
١٢٩.٥٢٩ مليون جنيه ولنا بشأنه ما يلي :-

١- استمرار عدم قيام الشركة بإرسال مصادقات لأصحاب الارصدة المدينة والدائنة (عملاء - أرصدة
مدينة - موردين ومقاولين - دائنون وأرصدة دائنة-.....) كما لم تقم الشركة بإجراء أي مطابقات
خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ (باستثناء الشركة القابضة) الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق
من صحة تلك الارصدة فى تاريخ الميزانية.

**يتعين ضرورة إرسال المصادقات لكافة الارصدة المدينة والدائنة فى نهاية كل سنة مالية وكذا
اجراء المطابقات اللازمة حتى يمكن التحقق من صحة تلك الارصدة فى ٣٠/٩/٢٠٢٢.**

الرد :-

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجرى ارسال المصادقات

والموردين والمقاولين .

٢- تضمن الحساب نحو ٢٩.٤٨٩ مليون جنيه أرصدة متوقفة يرجع تاريخ بعضها
لأكثر من ٢٠ عام منها نحو ١٣.١٥١ مليون جنيهه طرف الهيئة العامة
لمشروعات التعمير قيمة أعمال ومستخلصات منذ أكثر من ٢٠ عام دون ان
تقوم الشركة بإجراء اية مطابقات بشأنها مع الهيئة المذكورة الامر الذي لم
نتمكن معه من التحقق من صحة هذا الرصيد فى تاريخ الميزانية.

**يتعين بحث ودراسة موقف تلك الأرصدة مع اجراء المطابقات اللازمة
واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة
لتحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق واموال الشركة...والافادة.**

الرد :-

جارى تظليل الارصدة ومطابقتها مع الهيئة التعمير .

٣- وجود عمليات مسندة للشركة بنحو ٣٢٩.١٥٥ مليون جنية تتمثل فى (نحو ١٢٤.٣٠٣ مليون جنية قيمة عمليات الاسكان المسندة للشركة من قبل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة ، نحو ١٠٤.٧٥ مليون جنية (٢.٣٥٠ مليون م ٣*٤٥ جنية / متر) قيمة عملية تركيب منطقة جنوب شرق بغاز مثلث الدبية ضمن المرحلة الثانية من الحل العاجل لتنمية بحيرة المنزلة العمالية المسندة للشركة بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الاسناد _ جهة الاسناد _ الهيئة العامة لحماية الشواطىء _ التابعة لوزارة المواد المائية والرى ، نحو ١٥.٤٨ مليون جنية قيمة عملية انشاء وصلة الهروب لمفيض ك ٧٢.٧٠٠ على دليل فرعى (١ ، ٢) ومفيض ك ٨٠٠ وك ١.٤٠٠ على فرع (٢) ، نحو ١٩.٦٩٠ مليون جنية قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من كيلو ٦ الى كيلو ٨ ، نحو ٢٥.٢٢٥ مليون جنية قيمة عملية تعميق وتوسيع مفيض توشكى من الكيلو ٣.٢٦٥ الى الكيلو ٦ ، نحو ٢٣.٦٣٢ مليون جنية قيمة عملية تنسيق الحى العاشر بمنطقة ابني بيتك بمدينة العاشر من رمضان ، نحو ٥.٨٦٣ مليون جنية قيمة أعمال عمليتى انشاء محطة ظلمبات بنى صالح ، نحو ١٠.٢١٢ مليون جنية قيمة عملية محطة ظلمبات دير السنقرية) تم سحب العمل فيها من جهات الإسناد المتعاقدة مع الشركة نتيجة تأخر الشركة في تنفيذ تلك الأعمال مما أدى إلى التحفظ على مستحقات الشركة عن تلك العمليات وتنفيذ هذه العمليات على حساب الشركة وفرض غرامات التأخير عليها بلغ ما امكن حصره منها بنحو ١٥٧.١٣٤ مليون جنية متنازع بشأنها القضاء وبعضها محال للنياية الادارية .

يتعين تحقيق أسباب ما تقدم مع موافاتنا بحساب تحليلى لمقاولى تلك العمليات وبحث ودراسة المديونية المثبتة فى دفاتر الشركة والمديونيات من واقع الختاميات ومحاضر الحجز الادارى التى تم اخطار الشركة بها من قبل جهات الاسناد وكذا متابعة الدعوى المرفوعة واجراء

ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من حكم نهائي واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التي تكفل ضمان وحفظ حقوق الشركة .

الرد :

نفيد سيادتكم بأنه جارى عمل تحليل عمليات الاسكان بالكامل بالاشتراك مع قطاع المراجعة مع ما تم تنفيذه بمعرفة مقاولي الباطن . وتم تحميل فروق الاسعار طبقاً لوارد من القطاعات الفنية والمعد بمعرفتها وتم تحميل المقاولين بتلك الفروق وتم عمل القيود اللازمة في حينه وتم موافاة الشئون القانونية بما يلزم لرفع دعاوى قضائية ضد مقاولي الباطن المسند لهم العملية .

لم يرد لنا ما يفيد من مجلس ادارة الشركة قرار بالغاء قرار التخفيض .

٤- تضمن حساب العملاء نحو ٢٨.٧٩٠ مليون جنية قيمة المستحق للشركة عن تلك العمليات (غرب الشروق - التجمع) طرف العميل / وزارة الدفاع- الهيئة الهندسية- على غير حقيقته حيث انه لا يوجد اية مستحقات للشركة طرف الهيئة الهندسية عن تلك العمليات بل على العكس قامت الهيئة بتحميل الشركة بكافة فروق الأسعار الناتجة عن تقاعسها في تنفيذ تلك العمليات في مواعيدها المحددة.

يتعين بحث ودراسة موقف المديونيات المثبتة بحساب العملاء طرف جهة الاسناد خاصة في ظل عدم قيام جهة الاسناد بسداد أى مستحقات للشركة منذ أكثر من ٣ سنوات وكذا بحث ودراسة موقف التأمينات المخصوصة من الشركة على ذمة تلك العمليات خاصة في ظل انتهاء الغرض منها .

٥ _ تضمن رصيد حساب العملاء (امانات) دائن نحو ١٦.٢٢١ مليون جنية خاصة بعمليات الاسكان المسندة للشركة من قبل / الهيئة الهندسية للقوات المسلحة (عملياتى غرب الشروق والتجمع) ولم يتبين لنا أسباب عدم قيام الشركة بتسوية رصيد هذا الحساب خاصة في ضوء الانتهاء من تنفيذ تلك العمليات وورد الختاميات من جهة الاسناد وإعداد الختاميات لمقاولي الباطن خاصة في ضوء ما تبين لنا من قيام الشركة باثبات ما امكن حصره بنحو ٣.٧٣٧ مليون جنية قيمة الخامات المنصرفة من جهة الاسناد لمقاولي الباطن عن الاعمال المنفذة منهم بحساب العملاء - امانات (دائن) مقابل خصمها من المستحق لهؤلاء المقاولين دون ان تقوم الشركة

بإثبات مستخلص جهة الاسناد عن تلك الاعمال بدفاترها وسجلاتها الامر الذي يشير الى ظهور حساب العملاء _ امانات على غير حقيقته .

تعين اثبات قيمة المستخلص الختامي الوارد من جهة الاسناد بدفاتر وسجلات الشركة حتى تظهر الحسابات ذات الصلة على حقيقتها .

٦ - تبين موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٥٨ بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٧ على تخفيض النسبة الصافية التي تحصل عليها الشركة من إجمالي قيمة عمليات الاسكان المسندة لها لكل مستخلص قبل أي خصومات من ٥ % الى ٢ % دعما لمقاولي الباطن المنفذين لتلك العمليات بهدف زيادة معدل انجاز العمليات المنفذة حتى لا تتعرض الشركة الى سحب الاعمال منها من قبل جهة الاسناد والتنفيذ خصما على حسابها مما يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة ونشير الى قيام الشركة باعتماد ذلك التخفيض لمقاولي الباطن وتسوية كافة الاعمال التامة الواردة بمستخلصات مقاولي الباطن بعد خصم نسبة ٢% فقط اعتبارا من هذا التاريخ واخرها المستخلص رقم (٣) ختامي - سحب عمل - للمقاول/ شركة الايمان للمقاولات العمومية والذي تم تسويته بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٢١ على الرغم من قيام الشركة بسحب العمل من المقاول منذ أكثر من ٤ سنوات (سحب العمل من المقاول تم بتاريخ ١٦/١٠/٢٠١٧) الامر الذي يشير الى انتفاء السبب الذي وافق مجلس الإدارة من أجله على منح التخفيض لهؤلاء المقاولين خاصة في ظل تقاعسهم عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المحددة وتحميل الشركة لأعباء مالية جسيمة تتمثل في فروق الأسعار المفروضة من قبل جهة الاسناد.

يتعين محاسبة كافة مقاولين الباطن المتقاعسين عن تنفيذ تلك العمليات بعد خصم نسبة ٥% من اجمالي الاعمال التامة المعتمدة من جهة الاسناد وليس ٢% لانتفاء الغرض من التخفيض .

٧ ظهر رصيد العميل/ وزارة الدفاع (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة) مدينا بنحو ٣٢.٣١٤ مليون جنية منه نحو ٣.٢٩٣ مليون جنية قيمة المستحقل لشركة طرف جهة الاسناد عن عملية تنفيذ عدد (٨) عمارات بمنطقة العاشر من رمضان والبالغ اجمالي قيمتها نحو ٣٨.٥٣٤٠ مليون جنية والتي قامت الشركة بإسنادها لعدد (٤) مقاولي باطن

(البرج الدولية للمقاولات ، المدينة المنورة للمقاولات ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده) ونشير الى العملية متوقفة منذ أكثر من ٣ سنوات نتيجة تقاعس مقاولي البطان المذكورين عن تنفيذ الاعمال المسندة لهم في مواعيدها المقررة حيث بلغت إجمالي قيمة الاعمال المنفذة من قبلهم حتى مستخلص ٤ ، ٥ جارى أعمال نحو ٢.٧٠٧ مليون جنية بنسبة ٥٩% من إجمالي قيمة الاعمال المتعاقدة معهم من قبل الشركة على تنفيذها وباللغة نحو ٤.٥٧٧ مليون جنية وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تنفيذ تلك العملية او إعداد مستخلص ختامى لها للوقوف على المديونية النهائية المستحقة على مقاولي الباطن.

يتصل بما تقدم ظهر رصيد حساب مقاولي الباطن البرج الدولية ، المدينة المنورة ، القاهرة للمقاولات ، وليد على محمد عبده في دفاتر وسجلات الشركة عن تلك العملية مديونا بنحو ٢٠٥ ألف جنية ، ٩٨٠ ألف جنية ، ١.٢٦٥ مليون جنية ، ٩٦٣ ألف جنية على الترتيب وعلى الرغم من ذلك قام هؤلاء المقاولين (القاهرة للمقاولات ، المدينة المنورة ، وليد على محمد عبده) برفع الدعاوى ارقام ٢٤١ لسنة ٢٠١٧ ، ١٢٤٩ لسنة ١٣٨ ق استئناف على جنوب القاهرة ، ١٤١٨ لسنة ٢٠٢٢ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات مزعومة من قبهم عن تلك العملية ومازال تلك الدعاوى متداولة امام القضاء (صدر في بعضها حكم أول درجة فقط).

ونشير الى وجود مديونية على الشركة لصالح جهة الاسناد / وزارة الدفاع بنحو ٤.٢٢٤ مليون جنية وفقا للبيان المقدم لنا من الشركة الامر الذي يشير الى ظهور رصيد العميل عن تلك العملية على غير حقيقته.

يتعين بحث ودراسة موقف تلك العملية والعمل على سرعة الانتهاء من تنفيذها تجنباً لتعرض الشركة لفروق أسعار وغرامات تأخير من قبل العميل المذكورة كما حدث في عمليات الإسكان السابقة المسندة الى الشركة وبحث أسباب اختلاف رصيد العميل عن تلك العملية الوارد في

دفاتر وسجلات الشركة عن رصيده الوارد بالبيان المقدم لنا من الشركة مع متابعة موقف الدعاوى المتداولة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من احكام قضائية نهائية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تكفل حفظ وضمآن حقوق الشركة ..والإفادة.

الرد على البنود ارقام (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) :-

نفيد سيادتكم بانه جارى عمل تحليل عمليات الاسكان بالكامل بالاشتراك مع قطاع المراجعة مع ما تم تنفيذه بمعرفة مقاولى الباطن . وتم تحميل فروق الاسعار طبقاً لوارد من القطاعات الفنية والمعد بمعرفتها وتم تحميل المقاولين بتلك الفروق وتم عمل القيود اللازمة فى حينه وتم موافاة الشئون القانونية بما يلزم لرفع دعاوى قضائية ضد مقاولى الباطن المسند لهم العملية .
لم يرد لنا ما يفيد من مجلس ادارة الشركة قرار بالغاء قرار التخفيض .

٨ وجود علميات متأخرة في تنفيذها من قبل الشركة عن مواعيدها المحددة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٧١.٦٥٧ مليون جنية يرجع مدة تأخير بعضها الى اكثر من ٩ سنوات (عملية استصلاح ٦٢٨٠ فدان بمنطقة الضبعة والعلمين).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة العمل على سرعة تنفيذ تلك العمليات حتى لا يتم سحب العمل فيها من قبل جهات الاسناد كما حدث في العديد من العمليات السابق ذكرها مما قد يعرض الشركة لأعباء مالية جسيمة.

الرد :-

جارى العمل فى ضوء السيولة المتاحة بالشركة على انهاء باقى الاعمال بهذه المناطق لتجنب مزيد من الخسائر .

٩ تضمن حساب العملاء نحو ٣.٠٦٩ مليون جنية باسم مدينون بيع أصول يمثل قيمة الأقساط المستحقة للشركة طرف عدد ٢٩ مشتري لأراضي الشركة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ ونشير الى ان كافة تلك الأقساط استحق سدادها خلال الفترة من ١٩٩١/١٢/١ حتى ٢٠١٦/١/١ ولم يتم سدادها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١١) وقد بلغ إجمالي السندات الاذنية التي تحتفظ بها الشركة كضمان للحصول على تلك الأقساط من هؤلاء المشترين نحو ٢.٣٢٩ مليون جنية (وفقا لمحضر جرد السندات الاذنية في ٢٠٢٢/٦/٢٨) بفرق ٧٣٩ ألف جنية بالأقل عن المثبت بدفاتر وسجلات

الشركة ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى قضائية لفسخ عقود بيع تلك الأراضي ضد عدد ١٦
مشتري فقط لامتناعهم عن سداد مستحقات الشركة ولم تقم الشركة باتخاذ اية إجراءات قانونية ضد
المشتريين الاخرين.

**يتعين بيان أسباب عدم قيام الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد كافة المشتريين الممتنعين
عن سداد مستحقات الشركة مع متابعة الدعاوى المرفوعة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحصيل
مستحقات الشركة طرف هؤلاء المشتريين... والافادة.**

الرد:

يوجد مبلغ ٨٥٢ الف جنييه باسماء / خالد خالد محمد حسن / جمدان على احمد لا يوجد لهم سندات

اذنية .

ويوجد مبلغ ١١٤ الف جنييه تم سدادهم جزء من حساب المستثمرين لارض شرق السويس وقيمتهم

موجودة بالسندات الاذنية .

ونحيط سيادتكم علماً بالآتي :

١ - تم رفع الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيدة / سحر محمود
عبدالحاميد درويش حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع
دعوى فسخ عقد بيع قطعة الارض رقم ١١ قرية عباس العقاد مركز ابو المطامير .

٢ - تم رفع الدعوى رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٢٢ محكمة حوش عيسى الكلية ضد السيد / متولى جودة اسماعيل
حنفى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى طرد
للغصب .

٣ - تم رفع الدعوى رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عبده السعودي
عبدالرازق حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ
عقد بيع . جلسة ٢٠٢٢/١٠/٩ .

٤ - تم رفع الدعوى رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / جمعه عوض حيث امتنع
المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع . جلسة
٢٠٢٢/١٠/٩ .

٥ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد عبدالقادر نعمان
حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع
. جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٦ - تم رفع الدعوى رقم ٢١١ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيدة / رشيدة السيد احمد
حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع
٠ جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٧ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / سعيد السيد احمد
ابوالنور حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد
بيع ٠ جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٨ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / عزت حلمى السيد
عيسى حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد
بيع ٠ جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

٩ - تم رفع الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / على كامل يونس حيث
امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع ٠ جلسة
٠ ٢٠٢٢/١٠/٢٣ .

١٠ - تم رفع الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ محكمة ابو المطامير الكلية ضد السيد / محمد الطيب ابراهيم
الطيب حيث امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد
بيع ٠ جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٤ . خبراء وزارة العدل .

١١ - تم رفع الدعوى رقم ٣٤٥٩ لسنة ٧٨ ق محكمة استئناف على دمنهور من ورثة محمد فكرى ناجى
بشر حيث يتلخص موضوع الدعوى فى نقل بيانات حيازة زراعية جلسة ٢٠٢٢/١٠/١٨ .

١٢ - تم رفع الدعوى رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٢ محكمة مدنى مستانف ابو المطامير من السيدة / سناء الملك
محمد الطيب حيث يتلخص موضوع الدعوى فى دعوى صحة ونفاذ لعقد بيع مقرر بين المدعية والشركة
جلسة ٢٠٢٢/٩/١٧ اعادة لحمة اول درجة .

١٣ - تم رفع الدعوى رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٢ محكمة مدنى مستانف ابو المطامير من السيد / سعيد محمد
الطيب حيث يتلخص موضوع الدعوى فى دعوى صحة ونفاذ لعقد بيع مقرر بين المدعية والشركة جلسة
٢٠٢٢/٩/١٧ اعادة لحمة اول درجة .

١٤ - تم رفع الدعوى رقم ٢٧٥٣ لسنة ٧٧ ق محكمة استئناف على دمنهور من ورثة كمال محمد كمال
حيث يتلخص موضوع الدعوى فى طلب تسليم قطعة ارض جلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٢ .

- تم رفع الدعوى رقم ١٨١٠ لسنة ٧٨ ق محكمة استئناف على دمنهور من السيد / حسن عبدالحى حيث
امتنع المستثمر عن دفع باقى مستحقات الشركة مما حد بالشركة الى رفع دعوى فسخ عقد بيع ٠ جلسة
٢٠٢٢/١٠/١١ لتصحيح شكل الدعوى .

- ظهر رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مدينا بنحو ٣٤.١٢٢ مليون جنيه يمثل قيمة ما تم خصمه من ضرائب أرباح تجارية وصناعية من قبل جهات الاسناد عن العمليات التي قامت الشركة بتنفيذها لصالحها لم نقف على صحته لعدم وجود شهادة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة هذا الرصيد كما لم توافينا الشركة بتحليله ونشير الى ظهور رصيد الضريبة المستقطعة من الشركة في آخر إقرار ضريبي مقدم من الشركة لمصلحة الضرائب عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٦.٢٨٩ مليون جنيه وقد أفادت الشركة بأن الرصيد الظاهر في القوائم المالية منذ تطبيق قانون الخصم ام ١٩٩٤/١٩٩٣ ولم يتم إجراء التسوية النهائية بشأنه بسبب تعثر الشركة في سداد المطالبات الضريبية عن السنوات من عام ١٩٩٦ حتى تاريخه.

يتعين موافاتنا بتحليل رصيد الحساب المذكور مع الحصول على شهادة من مصلحة الضرائب بالموقف الضريبي للشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة.

الرد :-

هذا الرصيد منذ تطبيق قانون الخصم والأضافة عام ٩٤/٩٣ المستقطع من الشركة بمعرفة جهات الاسناد وتقوم الشركة بخصمه من الاقرارات السنوية تحت ج/ الضريبة المستقطعة وحتى الان لم يتم التسوية النهائية مع الضرائب بسبب تعثر الشركة في السداد عن السنوات من ١٩٩٦ حتى تاريخه .

- أظهر القوائم المالية قيمة مدينون وارصدة مدينة أخرى في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٣٣١.٦٨١ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي :-

١- نحو ٦٣.٨٢٠ مليون جنيه ارصدة متوقفة منذ أكثر من ٥ سنوات (مصر) تتمثل في نحو ٤٦.١٢٦ مليون جنيه طرف جهات حكومية ، نحو ٣.٥٣١ مليون جنيه طرف شركات قطاع عام وأعمال ، نحو ١٤.١٦٣ مليون جنيه طرف شركات قطاع ولم تقم الشركة بموافاتها بالمطابقات او المصادقات التي تم إعدادها بشأنها كما لم توافينا بالإجراءات التي اتخذتها لتحصيل تلك المديونيات كما لم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذا الرصيد لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة

الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلى الاصلى).

يتعين إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك المديونيات مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيلها....والإفادة.

الرد :-

جارى عمل مطابقات مع الهيئات والشركات وجرارى بحث ودراسة الارصدة والوقوف على صحتها حتى يتثنى لنا التسوية بالشكل الصحيح

٢- نحو ١.٧٥١ مليون جنيه تحت مسمى تأمينات لدي الغير ، ٢٥٧ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات مختلفه تم نقف على صحتها حيث لم يتم موافقاتنا من قبل الشركة بتحليل قيمة تلك المبالغ والمستندات المؤيدة وسنة تحميلها الامر الذى لم نتمكن معه من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين موافقاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :-

جارى بحث هذا المبلغ واعداد بيان بها .

٣- نحو ٢٨٢ ألف جنيه تحت مسمى تأمينات خطابات ضمان تمثل قيمة ما قامت الشركة بتغطية من خطابات الضمان السارية لم توافينا الشركة بشهادات البنوك التي تؤيد صحة هذا المبلغ الامر الذى لم نتمكن من التحقق من صحتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

يتعين موافقاتنا بالشهادات الصادرة من البنوك المؤيدة لهذا المبلغ حتى يمكن لنا التحقق من صحة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مع إجراء التسوية اللازمة بإثبات المبلغ ضمن حساب نقدية بالبنوك والصندوق تحت مسمى غطاء خطاب ضمان.

الرد :-

تم مطالبة جميع البنوك ولم نوفى بأى منها ، نظراً لوجود حجز على هذه البنوك .

٤- نحو مبلغ ١٠.٧٥٧ مليون جنيه باسم/ هيئة التعمير ضمن حساب ارصدة مدينة طرف هيئات وشركات حيث سبق تخصيص مساحة ١٠ الاف فدان من قبل الهيئة المذكورة للشركة بشرق

العقوبات مركز الداخلة وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦ مليون جنيه وتم إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ٤/٤/١٩٩٩ الا انه بتاريخ ١٤/١١/٢٠٠٨ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حدا بالشركة إقامة الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ ، الدعوى رقم ١٩ لسنة ١٥ اقتصادية للمطالبة بمبلغ ٣٣ مليون جنيه قيمة اعمال منفذة من قبل الشركة (حفر ابار مياه واستصلاح ١٠٠٠٠ فدان) وكونت الشركة مخصص عنها بمبلغ ٩.٦٥٦ مليون جنيه ومازالت الدعوى متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حفظ وضمن حقوق الشركة....والإفادة.

الرد :

جارى تحليل حسابات العملاء للشركات الشقيقة بالاشتراك مع قطاع المراجعة وجرى ارسال المصادقات .

ونحيط سيادتكم علماً بان الدعوى متداولة امام خبراء وزارة العدل للمعاينة وحصرت ما تكبده الشركة من اعمال تحديد قيمة التعويضات المستحقة للشركة .

٥- نحو ١٠.٨٧١ مليون جنيه باسم/ جنوب الوادي للتنمية (ضمن حساب أمانات عملاء) والذي يمثل باقى المديونية مستحقة للشركة منذ اكثر من خمس سنوات عن عمليات قامت الشركة بتنفيذها لصالح الشركة المذكورة والبالغ اجماليها (المديونية) نحو ١٢.٨٧١ مليون جنيه بعد تخفيضها بنحو ٢ مليون جنيه خلال العام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وبيانتها كالاتي:-

القيمة بالجنيه	اسم العملية
٢١٣٣٥٧٤	استصلاح ٣٠٠٠ فدان زمام فرع ٢
١٠٤٦١	الري المحوري مساحة ٩٠٠ فدان
٧٤٦٦	مبني العاملين والمهندسين
٥١٨٤٨٤٥	استصلاح ٣٠٠٠٠ فدان
٩٩٦١٤	توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة البوستر ٢٣٠٠٠ فدان
٦٦٤٨٢٤ (رصيد دائن)	توريد وتركيب المهمات الميكانيكية والكهربائية لمحطة الضغط ٢٣٠٠٠ فدان

٧٨٩٦١	اعمال زراعات وشبكات الري بالتقنية
٢٩٤٥	انشاء مبني إداري ومظلة
٢٦٢	صافي مسقي ٢ على فرع ٢
٦.١٧٧٥٦	الاعمال المدنية على فرع ٢

وقد تبين صدور حكم قضائي نهائي لصالح الشركة بتاريخ ٢٨/١١/٢٠٢١،
 ٢٠٢٢/٣/٢٧ في الدعوى رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان والمعدل بالاستئناف
 رقم ٢٦٨ لسنة ١٣٨ قضائية بإلزام شركة جنوب الوادي للتنمية بأن تؤدى للشركة مبلغ
 ٤٨٣١٢٦٨ جنية قيمة المستحق لها عن كافة العمليات والمعاملات بينها وبين الشركة
 العامة بالإضافة الى الفوائد القانونية بواقع ٥% سنويا من تاريخ المطالبة القضائية
 (٢٠٢١/٨/٢٩) وحتى تاريخ السداد وقد ورد خطاب من شركة جنوب الوادي للتنمية
 للشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٦ بأنها سوف تقوم بتنفيذ المبلغ الصادر به الحكم والفوائد
 القانونية بنحو ٥.٠٧٣ مليون جنية على (٨) دفعات بواقع ٦٣٤١٠٤ جنية شهريا اعتبارا
 من ٢٠٢٢/٦/٢٠ وقد قامت الشركة بتحصيل الدفعة الأولى بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢١.

ونشير الى تضمين حساب العملاء، تأمين الاعمال مبلغى ٥١٩٠١٩ جنية ، ٥٩٣٤٥
 جنية قيمة مبالغ مستحقة للشركة العامة طرف الشركة المذكورة ليصبح الفرق بين إجمالي
 المبالغ المثبتة في دفاتر الشركة العامة طرف شركة جنوب الوادي بنحو ١١.٤٤٩ مليون
 جنية وبين إجمالي المبالغ الذى صدر به حكم قضائي نهائي لصالح الشركة العامة بنحو
 ٤.٨٣١ مليون جنية طرف الشركة المذكورة بنحو ٦.٦١٨ مليون جنية قامت الشركة
 بإثبات نحو ٢ مليون جنية منها ضمن مصروفات العام ٢٠٢١/٢٠٢٢ والباقي ٦.٦١٨
 مليون جنية لم يقم الشركة بإثباته في دفاترها وسجلاتها حتى تاريخه (٢٠٢٢/١١).

**يتعين بحث ودراسة الفرق بين المبالغ المثبتة في دفاتر وسجلات الشركة وبين
 المبالغ الصادر بها حكم قضائي نهائي لصالحها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء
 ذلك خاصة في ضوء صدور حكم نهائي لصالح الشركة عن كافة العمليات
 والمعاملات بينها وبين الشركة المذكورة.**

الرد :

تم تخفيض الرصيد بمبلغ ٢ مليون جنيهاً فقط وسيتم تخفيض باقى الفرق بالكامل فى

القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

٦- نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه باسم/ البنية الأساسية ضمن حساب الأرصدة المدينة تحت التسوية تمثل الفرق بين المبالغ التي قامت وزارة الزراعة ، هيئة التعمير بخصمها من مستحقات الشركة طرفها بنحو ٢٠.١٨٦ مليون جنيه مقابل أعمال البنية الأساسية للأراضي التي قامت الشركة بشرائها منهما و بيعها للمستثمرين والمبالغ التي قامت الشركة بتحصيلها من مشتريين تلك الأراضي (المستثمرين) بنحو ١٥.١٥٢ مليون جنيه لتصبح إجمالي المبالغ المستحقة طرف هؤلاء المشتريين نحو ٥.٠٣٤ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها لعام ٢٠٠٩ وما بعده تمثل باقى المستحق على المستثمرين على الاراضي المشتراة من الشركة ومكون عنها مخصص بمبلغ ٢ مليون جنيه فقط ولم تقم الشركة بموافاتها بالإجراءات التي قامت باتخاذها لتحصيل تلك المبالغ حتى تاريخه(٢٠٢٢/١١).

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل

مستحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين وتدعيم المخصص بالقدر اللازم.

الرد :

جارى تحصيلهم بمعرفة القطاع التجارى .

نصيط سيادتكم علماً بأنه جارى اتخاذ الاجراءات القانونية وسوافى سيادتكم فى حينه

بالاجراءات المتخذة أول باول .

ولقد تم اعداد كشوف باسماء المستثمرين بسداد قيمة البنية الاساسية وارسالها لديرية الزراعة بالنوبارية يفيد بعدم التعامل معهم فى صرف الحصة المقرره من الكيماوى والتقاوى الا بعد سداد البنية الاساسية ورغم ذلك يقوم القطاع التجارى بعمل انذارات للمستثمرين لحثهم على السداد ولا يتم التعامل مع اى مستثمر يحضر للقطاع التجارى لاي اجراء الا بعد التنبيه عليه بسداد قيمة البنية الاساسية وهذا ادى الى تحصيل الشركة جزء من المبالغ الخاصة بالبنية الاساسية .

٧ - تضمن الحساب مبلغ ٢٩٩٠٠٠ جنييه رصيد مدين طرف السيد/عصام وديع منصور مدير إدارة البنوك بالشركة سابقاً يمثل قيمة ما تم اختلاسه بمعرفة المذكور خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ حيث تعتمد التلاعب والعبث بمستندات الشركة وذلك بإثبات وقائع بنكية غير صحيحة خلاف الوارد بكشوف حساب البنك وقد اتخذ مجلس ادارة الشركة قرار في ١٠/٨/٢٠١٥ بالموافقة على ما جاء بمذكرة السيد الاستاذ/ المستشار القانوني بالنسبة للمذكور وذلك بفصله عن العمل بعد العرض المحكمة العمالية للنظر في امر فصله وتم احالة المذكور للنيابة العامة عن واقعة اختلاسه المبلغ المذكور وقيدت دعوى جنائية وتم محاكمة المذكور فيها وقضى ببراءته و بناء على ما صدر من حكم في الدعوى الجنائية قام المذكور برفع دعاوى ضد الشركة بأرقام ١٦٦٠ لسنة ١٣٣ ق استئناف عالي القاهرة ، ٣١٠١ لسنة ٢٠١٥ للمطالبة فيها بإلغاء فصله وتعويض مؤقت مقداره ١٢ شهر كامل الاجر .

يتعين إجراء المسائلة الواجبة بشأن ضياع تلك المبالغ على الشركة مع بحث ودراسة موقف تلك المبالغ المثبتة كعهدة على المذكور في ضوء صدور حكم ببراءته في الدعوى الجنائية التي قيدت ضده وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .

الرد :-

تم تشكيل لجنة للبحث مع الشئون القانونية لعمل مذكرة وعرضها على مجلس الإدارة

٨ - تضمن الحساب مبلغ ٩٦٩٢٨ جنييه مبالغ طرف بعض العاملين تم اخلاء طرفهم من الشركة ولم يتم تحصيلها .

يتعين تحقيق اسباب ما تقدم واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ

الرد :-

تم رفع دعاوى قضائية على من طرفهم المديونية وتم التحقيق مع رئيس قطاع التنمية الادارية ومازالت القضايا مستمرة .

٩ نحو ١٣٥.٢٦٨ مليون جنييه قيمة المديونيات المستحقة طرف بعض المقاولين (الهدى للمقاولات العمومية ، سوماك للتجارة والمقاولات ، المقاول / احمد كمال محمد طاهر ،

المقاول / عيد مصطفى احمد على ، المقاول / صبرى سدرارك يوسف ، المقاول / صابر سدرارك يوسف ، المقاول / شعبان عبدالصمد عبدالجواد ، المقاول / عادل محمد فريد ، المقاول / اشرف فهمى الجابرى ، المقاول / المجموعة المصرية الدولية للهندسة (نتيجة تقاعسهم عن تنفيذ العمليات المسندة لهم من قبل الشركة معظمها متنازع عليها أمام القضاء .

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحفظ وضمان حقوق الشركة طرف هؤلاء المقاولين مع متابعة كافة الدعاوى القضائية المرفوعة في هذا الشأن وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما يصدر عنها من أحكام نهائية... والإفادة.

الرد :

نحيط سيادتكم علماً بالآتى :

١ - تم اقامة الدعوى رقم ٩٤٥ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى حلوان والحكوم فيها بجلسة ٢٠٢٠/١١/٢٩ بالزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدى مبلغ ٨٦٩٤٠٠ جنييه وفوائد قانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة الحاصلة فى ٢٦/٤/٢٠١٧ وتم اعلان المذكور بالحكم وجرى السير فى اجراءات التنفيذ .

٢ - تم اقامة الدعوى رقم ٩٩ لسنة ٢٠٢١ تجارى حلوان ضد الشركة المدعى عليها ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٢/١١/٢٧ للاعلان بالاحالة .

سوماك :

بخصوص رد التأمين النهائى مرفق صورة من عقد المقاولة والوارد به بالبند السادس بأنه

١- يتعهد الطرف الثانى (المقاول) بتقديم شيك مصرفى للطرف الاول بنسبة ٥٪ (خمسه بالمائة) من قيمة العقد الاجمالي كضمان لحسن تنفيذ الاعمال ويقدم عند التعاقد على العقد . (مرفق صورة العقد)

٢- يقوم الطرف الاول (الشركة العامة) باعادة الشيك المصرفى فور اتسام بدا العمل وتشوين المواد المنصوص عنها بالبند الرابع فقرة (٣) من نفس العقد وكذلك الخامات وعليه فقد ورد خطاب ضمان نهائى مقدم من المقاول بمبلغ ١٣٩١٧٦٣ جنييه من بنك الرياض الدمام - المملكة العربية السعودية .

وعليه تم رد خطاب الضمان النهائى المقدم من المقاول بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٠ بهترقى السيد المهندس / رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب فى جنييه .

بالنسبة الى المقاول / عيد مصطفى نحيط سيادتكم علماً بان تم استخراج الصيغة التنفيذية

وجارى استدال معاونى تنفيذ محكمة اسيوط للتحرى عن المذكور لتنفيذ الحكم عليه .

بالنسبة الى المقاولين / صبرى وصابر سيدراك تم تنفيذ قرار المحكمة بتصحيح شكل

الدعوى لوفاة المقاول واختصام الوراثه وجارى تحديد جلسة للاعلان بالتصحيح اما بالنسبة

للدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى سوهاج ضد المقاول صابر سدراك فمباشرة حالياً

امام خبراء وزارة العدل باسوان .

١٠- نحو ٤١ ألف جنيهه تحت مسمي/ رصيد دائن طرف مكتب تأمينات بورسعيد(شاذ)

مرحل منذ سنوات دون الوقوف على صحة ذلك الرصيد ودون موافاتنا بمصادقة مع

المكتب المذكور للوقوف على صحته في ٣٠/٦/٢٠٢٢.

يتعين بحث ذلك الرصيد والعمل على تسويته.

الرد :

جارى بحث ذلك الرصيد وسوف يتم الرجوع الى مكتب التأمينات عند التأكد من الرصيد

لعمل مطابقة .

- أظهر القوائم المالية في ٣٠/٩/٢٠٢٢ قيمة النقدية بالبنوك والصندوق بنحو ٢٩.٩٨٥

مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي :-

١- ظهرت النقدية بالصندوق بمبلغ ٢.٤١٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي :-

أ- عدم قيام الشركة بتحديد رصيد الحد الاقصى من المبالغ الواجب الاحتفاظ بها بخزينة الجمعية

على ان يتم توريد ما يزيد عن الحد الاقصى فوراً الى البنك حيث تبين احتفاظ أمين الخزينة بمبالغ

وعدم قيامه بتوريدها للبنك الا بعد مدة طويلة تصل في بعض الأحيان إلى ١٥ يوم مما قد يعرض

أموال الجمعية للفقء وبما يتعارض مع إحكام الرقابة على أموال الجمعية.

يتعين وضع القواعد والضوابط التي تحكم وتنظم تحصيل وصرف المبالغ

من خزينة الجمعية وتكفل توريد إيرادات الجمعية للبنك أولاً بأول إكماما

للرقابة على أموالها وبما يحقق أعلى عائد اقتصادي ممكن للجمعية.

الرد :

لا يوجد حد أقصى للمبالغ الواجب الاحتفاظ بها بالخزينة ويتم الصرف منها

حسب احتياجات العمل وطبقاً للتعليمات وذلك نظراً لوجود حجز على جميع البنوك

وصعوبة الايداع لدى البنوك والا سوف يتم مصادرتها وجارى رفع الحجز على البنوك

بمعرفة الشئون القانونية .

ب- على الرغم من ان قرار انشاء الخزينة يتضمن انها خزينة للوارد فقط (الإيرادات) وعدم صرف أي مبالغ منها نظرا لتخصيص خزينة أخرى لصرف مستحقات العاملين (خزينة الصادر) الا انه تبين انه اعتبارا من ٢٨/٤/٢٠٢٢ قيام امين الخزينة بتحصيل المبالغ الواردة اليه وايداعها بخزينة الشركة، الصرف منها لتغطية مصروفات الشركة المختلفة (انتقالات - مرتبات للعاملين - صيانة.....) دون اتباع للقواعد المقررة والمتعارف عليها للصرف على احتياجاتها الدورية المختلفة سواء عن طريق السلف المستديمة أو المؤقتة وذلك إكماماً لقواعد الرقابة والضبط الداخلي المتعارف عليها. يتصل بما تقدم تبين استخدام أذون صرف غير مسلسلة بأرقام مطبوعة ويتم ترقيمها يدويا مما يضعف الرقابة على أموال الشركة.

يتعين بيان أسباب ما تقدم مع ضرورة وضع ضوابط تحكم وتنظم عملية الصرف على أنشطة الشركة في حالة وجود ظروف استثنائية وضرورة استخدام أذون صرف مسلسلة بأرقام مطبوعة (عند الحاجة للصرف من خزينة الوارد) وإتباع نظام يكفل تحقيق الرقابة على أموال الشركة.

الرد :-

يتم صرف النقدية الواردة لخزينة الإيرادات لزوم اعمال الشركة وطبقاً للتعليمات . ويتم المطابقة من خلال سجل حركة الخزينة والجرد بمعرفة قطاع المراجعة والمراقبة الداخلية .

٢- لم نواف بشهادات بنكية بمعظم ارصدة البنوك المدينة والدائنة في ٣٠/٩/٢٠٢٢ باستثناء البنك الأهلي المتحد ، بنك أبو ظبي التجاري ، البنك الأهلي الكويتي.

يتعين موافاتنا بشهادات البنوك المؤيدة لكافة ارصدة الشركة بها حتى يمكن لنا التحقق من صحة تلك الأرصدة في ٣٠/٩/٢٠٢٢ .

الرد :

تم مخاطبة جميع البنوك المتعامل معها ولم يتم الرد سوى من بنكين فقط هما أبوظبي التجاري والأهلي الكويتي نظراً لوجود حجز على جميع البنوك .

٣- وجود حجز على كافة أرصدة الشركة بالبنوك وذلك على النحو التالي :-

أ- قامت مصلحة الضرائب بالحجز على أرصدة الشركة لدى بعض البنوك (البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية، بنك قطر الوطني الأهلي، البنك التجاري الدولي، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك التعمير والإسكان، مصرف أبوظبي الإسلامي، بنك أبوظبي الوطني، بنك التنمية والائتمان الزراعي، بنك بلوم مصر) منذ ٢٣/١/٢٠١٨ وذلك لسداد مطالبات ضريبية بلغت قيمتها نحو ٨.٥٩٣ جنيه طبقاً لمحضر الحجز الإداري ولم تقم الشركة بالإفصاح عن هذا الحجز بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

يتعين على الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري على حساباتها وسداد كافة مستحقات مصلحة الضرائب.

الرد :

يوجد حجز بأجمالى وقدره ٧٠٠٤٨٤٩.٢١ جنيه (سبعة مليون واربعة الف وثمانمائة وتسعة واربعون جنيهاً وواحد وعشرون قرشاً لاغير) وهى تمثل مصروفات قضائية على حكم بنك مصر . ورثة المرحوم / ماجد خضر جبر الشافعى : حجز بأجمالى مبلغ وقدره ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه (فقط اربعة عشر مليون وستمائة وثمانية وسبعون الف ومائة وخمسة وعشرون جنيهاً لاغير) بخلاف المصروفات القضائية والتي لم تحدد بعد . وتم الاستشكال على الحكم بمعرفة المستشار القانونى للشركة .

ب- صدر حكم قضائي نهائي لصالح السيد / ماجد خضر جبر الشافعى (استئناف رقم ١٠٣٢٩ لسنة ١٣٤ ق) في الدعوى المرفوعة منه ضد الشركة برقم ١٥٠ لسنة ٢٠٢٢ حيث قامت الشركة بإستغلال محجر بموجب ترخيص من شركة مصر للصناعات الكيماوية بأرض المذكور وقد صدر الحكم بالتعويض عن إتلاف أرض المذكور بمبلغ ١٤٦٧٨١٢٥ جنيه ضد الشركة وعليه قام المذكور بالحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك (حجز ما للمدين لدى الغير) وقد قامت الشركة برفع الدعاو بأرقام ١٣٠٧ لسنة ٢٠٢٢ استئناف عابدين ، رقم ٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ضد السيد

المذكور بعدم الاعتداد بأمر الحجز ، ضمان بالرجوع بالتعويض على شركة مصر للصناعات الكيماوية ، وزير الصناعة والتجارة ، محافظ الإسكندرية.

يتعين متابعة الدعاوى المرفوعة في هذا الشأن مع العمل على سرعة رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك.

الرد :-

تم عمل استشكال على الحكم بمعرفة المستشار القانونى للشركة .

ج- وجود حجز بمبلغ ٧٠٠٤٨٤٩ جنيه على أرصدة الشركة بالبنوك وهو يمثل قيمة المصروفات القضائية على الحكم الصادر لصالح بنك مصر ضد الشركة.

يتعين على الشركة سرعة اتخاذ كافة الإجراءات لرفع هذا الحجز الإداري علي حساباتها وسداد كافة المطالبات القضائية الواردة إليها مع الإنصاح عن هذا الحجز الإداري بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إيضاح البنوك).

- بلغ اجمالى الخسارة التي حققتها الشركة خلال الربع الاول المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٥.١٧٤ مليون جنيه بخلاف وجود خسائر مرحلة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٥٠٦.١٩١ مليون جنيه لتصبح اجمالى الخسائر حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٥١١.٣٦٥ مليون جنيه فى حين بلغ رأس المال الشركة نحو ٦٥.١٠٠ مليون جنيه فى ذات التاريخ وبذلك تجاوزت الخسائر نحو أكثر من ٧ أضعاف رأس المال الشركة (نسبة الخسائر المرحلة بعد تأثيرها بنتيجة العام الى رأس مال الشركة ٧٨٥.٥١%) مما يشير الى تدهور أوضاع الشركة الأمر الذي يستلزم معه تطبيق المادة (٣٨/فقرة ثانية) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المعدل للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تنص على ((وفى جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة، وفى حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقاً لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها.....)) وكذا تطبيق المادة ٢٦ مكرر ١ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١.

يتعين الإلتزام بأحكام المواد المشار إليها للنظر في مدى استمرارية الشركة .

الرد :

تم العرض على الجمعية العامة الغير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٩ .

- أظهر القوائم المالية قيمة الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٢٠.٧٩٢ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي :-
- ١- نحو ٦.٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥ فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤,٠١١ مليون جنيه مقدم الثمن بما يعادل ٣٣% من اجمالي الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢,٨٥٥ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد قامت قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤ مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها .

يتعين بيان أسباب ما تقدم والافادة.

الرد ::

مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه تم السداد من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التي نفذتها الشركة لصالح الهيئة .

- ٢- نحو ١٣,٧٩٣ مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى رقم ٢٦٨٢ لسنة ٢٠٢٠ ضد الشركة للمطالبة بمستحقات اتحاد المساهمين طرف الشركة العامة. ونشير الى عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤ مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذا عدم قيام

الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين بعد تحول الشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٤/١٠/٢٠١٣.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لوقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتها بما يتم في هذا الشأن.

الرد:

جارى المتابعة مع القائمين بأعمال التصفية والخبير .

- بلغت قيمة المخصصات المكونة بمعرفة الشركة فى ٣٠/٩/٢٠٢٢ نحو ٢٢٣.٧٢٦ مليون جنية لم تقم الشركة بإعداد دراسة كاملة لتلك المخصصات الأمر الذى لا يمكننا معه الحكم على مدى كفايتها فى الأغراض المكونة من أجلها من عدمه وذلك

على النحو التالى:-

١. بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها فى ٣٠/٩/٢٠٢٢ نحو ٦٧.١٥٣ مليون جنية وهو رصيد مرحل منذ عدة سنوات لم تقم الشركة ببيان الأسس التى اعتمدت عليها فى تكوينه أو الدراسة الخاصة به وقد بلغت إجمالي المطالبات الضريبية الواردة للشركة من مصلحة الضرائب ما امكن حصره - نحو ٤٣٧.١٧٧ مليون جنية تتمثل فى نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنية قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ من واقع نموذج (١٩) - ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنية ، نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنية قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي -خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ ، نحو ٣٢١ ألف جنية قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة بضريبة كسب العمل- ربط نهائي- عن الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ ، نحو ١٦ ألف جنية قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب الخاصة

بضريبة الدمغة- ربط نهائي - عن الفترة من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتى ٢٠١٩/٦/٣٠. ونشير الى وجود مستحقات لصالح مصلحة الضرائب مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ (ضمن الأرصدة الدائنة) بنحو ٢٤.٦٢٥ مليون جنيه فقط.

يتصل بما تقدم تبين وجود حجز بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ على ارصدة الشركة لدى معظم البنوك من مصلحة الضرائب (مركز كبار الممولين) بمبلغ ٨٥٩٢٦٣٦ جنيه قيمة ضريبة مبيعات أقساط سلع رأسمالية حتى ٢٠١٦/٥ تتمثل (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج).

ونشير الى قيام الشركة برفع دعاوى القضائية أرقام ٥٠٤٢٥ لسنة ٧٢ ق ١٥٨٨٤٤ لسنة ٧٦ ق قضاء إداري العباسية ضد وزير المالية للطعن على قرار لجنة الطعن ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥ عن سنوات فحص ضريبة الدخل (الضريبة على شركات الأموال) عن سنوات الفحص من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩ ومازالت متداولة امام القضاء. الأمر الذي نرى معه عدم كفاية المخصص.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تضمن حصر لكافة المطالبات والقضايا الضريبية المتداولة وموقفها والإجراءات المتخذة بشأنها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد :-

تم تكوين مخصص ضرائب متنازع عليها بسبب أن الشركة قامت برفع دعوة قضائية على مصلحة الضرائب عن جميع سنوات الفحص منذ عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٥ بسبب تعسف المصلحة في تقدير الأوعية الضريبية ومعظمه تقديراً ولم يتم الفحص الشركة منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ وبالنسبة للمبالغ ٣٤٦.٢٠٣ مليون جنيه ضرائب تقديرية بموجب نموذج ١٩ وتقوم الشركة بالاعتراض عليه ويتم إعادة الشركة مرة أخرى الى الفحص عن طريق اللجان الداخلية وليس ربط نهائياً على الشركة تجنباً من مصلحة الضرائب لتفادي التقادم . اما بالنسبة للمبالغ القيمة المضافة والسلع الرأسمالية وكسب العمل والدمغة ربط نهائياً وسوف يتم السداد عند توافر السيولة .

٢. تضمنت المخصصات نحو ٤.١٦٢ مليون جنيه تحت مسمى مخصص قضايا ومطالبات قدمت الشركة لنا بيان بالقضايا تبين أنه غير مكتمل ولا يفى بالغرض لعدم تضمينه المبالغ أو المطالبات الخاصة بمعظم القضايا سواء المرفوعة من وعلى الشركة واحتمالية

نسب الكسب اوالخسارة لكل قضيه على حده وقد بلغ ما امكن حصره من قضايا صدر فيها حكم نهائي ضد الشركة نحو ٣٩.٤٩٠ مليون جنيه فضلا عن وجود نحو ١٥.٠٥٥ مليون جنيه قيمة مطالبات قضائية (نسبي ، خدمات) مستحقة على الشركة لم تقم الشركة بإثباتها في دفاتها وسجلاتها.

يتصل بما تقدم بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الشركة ضد الغير نحو ١١٤.٥٥٠ مليون جنيه كما بلغ ما أمكن حصره من القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة ٢٧.٦٧٠ مليون جنيه وما زالت تلك الدعاوى متداولة امام القضاء.

يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة كاملة مستوفاة لكافة البيانات الخاصة بالقضايا ومتضمنه احتمالية الكسب والخسارة لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به في ضوء ذلك مع تدعيم المخصص بالقدر اللازم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ في ضوء احتمالية الكسب والخسارة للدعاوى المتداولة امام القضاء مع اثبات الاثر المترتب على الاحكام النهائية الصادرة ضد الشركة واجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

الرد :

جارى البحث والدراسة في ضوء تحسن الموقف المالي للشركة ورفع الامر الى مجلس الادارة

لزيادة قيمة المخصص .

٣. تضمنت المخصصات نحو ٦٤.٠٥٠ مليون جنيه قيمة ما قامت الشركة بتكوينه خلال الأعوام السابقة لمواجهة الالتزامات التي قد نشأت على الشركة نتيجة عدم تنفيذ بعض العمليات وسحبها منها تتمثل في نحو ٤٠.٤٠٢ قيمة المخصص المكون لمقابلة سحب العمليات بمنطقة توشكى ، نحو ٢٠ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب عملية بحيرة المنزلة ، نحو ٢.٧٧١ مليون جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة فرق تكلفة المسافة من كيلو ٢٣ الى الكيلو ٢٤.١٧ بتوشكى ، نحو ٨٧٧ ألف جنيه قيمة المخصص المكون لمواجهة سحب العمل بمشروعات الإسكان ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوينها وقد بلغت إجمالي فروق الأسعار وغرامات التأخير التي تطالب جهات

الاسناد الشركة بها عن تلك العمليات نحو ١٣٠.١٥٠ مليون جنيه الامر الذي نرى معه عدم كفايتها.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة مع تدعيمها بالقدر اللازم.

٤. تضمنت المخصصات المبالغ التالية :-

المبلغ بالجنيه	بيان
نحو ٧.٨٢٥ مليون جنيه	مخصص تسليم أعمال
نحو ١٧٨ ألف جنيه	مخصص التأمين على السيارات
نحو ١١٠ آلاف جنيه	مخصص استهلاك كهرباء

لم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين المخصصات المذكورة حتى يمكن الحكم مدى كفايتها من عدمه خاصة في ظل ان التأمين على السيارات، استهلاك الكهرباء طبيعتها تخرج عن نطاق تكوين مخصصات لمواجهةها حيث انها لا تمثل التزام حال على الشركة ويكون من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد بسببها حيث انها تعتبر في حكم الالتزامات المؤكدة.

يتعين موافاتنا بالدراسة الخاصة بهذه المخصصات حتى يمكن الحكم عليها وإجراء التسويات اللازمة.

٥. بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢١.٥٠٠ مليون جنيهاً في حين بلغ ما أمكن حصره من الأرصدة المدينة المتوقفة والمرحلة من سنوات سابقة نحو ٢٨٢.١٥٥ مليون جنيهاً تتمثل في نحو ٦٤.٨٧٢ مليون جنيه بحساب العملاء ، نحو ٢١٧.٢٨٣ مليون جنيه ولم نواف بالدراسة الخاصة بتكوين هذا المخصص.

يتعين موافاتنا بالدراسة المشار إليها لإمكانية الحكم على مدى كفاية الفحص المشار إليه

الرد :

جارى البحث والدراسة .

٦. قامت الشركة بتكوين مخصص للضرائب المؤجلة خلال السنوات السابقة بنحو ١.٦٠٤ مليون جنيه بقيمة الفروق بين الاهلاك الضريبي والاهلاك المحاسبي ويتم زيادة او تخفيضه سنويا في ضوء ما تسفر عنه مقارنة الاهلاك الضريبي بالاهلاك المحاسبي حيث تم تخفيض خلال العام المالى بنحو ٢٤٠ ألف جنيه مقابل إدراجها بحساب

الإيرادات وذلك قيمة الضريبة المحسوبة بنسبة ٢٢.٥% على الفرق بين الهلاك المحاسبي بنحو ١.٦٣٨ مليون جنيه والهلاك الضريبي بنحو ٥٧٠ ألف جنيه بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل والذي اوجب بقيام الشركة بإعادة دراسة وتقدير الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في نهاية كل عام على ان يتم الاعتراف بها بشكل منفصل في صلب القوائم المالية وليس ضمن المخصصات.

يتعين الإلتزام بالمعيار المذكور وأثره على نتائج الأعمال والمركز المالي.

الرد:

يتم دراسة موقف كل مخصص على حدا وسوف يتم رد أى مخصص انتهى الغرض منه •

- ظهر رصيد حساب البنوك الدائنة في ٣٠/٩/٢٠٢٢ بنحو ٩٦.٢٠١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها مايلي :-
 ١. لم يتم موافاتنا بشهادات كافة البنوك الدائنة في تاريخ الميزانية للتحقق من صحة كافة الأرصدة الظاهرة بالمركز المالي كما لم ترد كشوف حساب من البنوك المتوقف التعامل معها ومنها البنك الأهلي المصري دار السلام ، بنك مصر / الموسكى ، بنك التنمية والائتمان الزراعي ، بنك التعمير والإسكان ، بنك الشركة المصرفية).
 ٢. تضمن الرصيد نحو ٢٩.٥٥٠ مليون جنيه باسم بنك مصر/الموسكى (سحب علي المكشوف دائن) في حين أن آخر شهادة من البنك في ٣٠/٦/٢٠١٩ تضمنت رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه ن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة ، وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ١٥/٦/٢٠١٧ لتصبح المديونية علي الشركة نحو ٦٣.٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور حكم قضائي بتاريخ ١٤/١/٢٠٢٠ في الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣.٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم ٤٨٨٩

لسنة ٢٠٢٢/١٠ ولم يحدد لها جلسة ، ونشير الى ان الشركة لم تقم بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٣٠ مليون جنيه (منه ١٠ مليون جنيه تم إضافتها خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١) لمقابلة هذا الحكم بنسبة ٣٣.٣٣ % من قيمة الحكم الصادر على المنشأة وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٨)- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة والاستردادات والذي اوجب الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حال (قانوني أو حكمي) ومن المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام وانه يتم التمييز بين المخصصات والاعتراف بالالتزامات الأخرى من خلال عدم التأكد من توقيت وقيمة النفقات اللازمة لتسوية الالتزام على الشركة وحيث انه صدر حكم على الشركة محدد التوقيت والمقدار فانه يخرج عن نطاق الاعتراف بالمخصصات.

يتعين اثبات كامل قيمة الحكم الصادر ضد الشركة في دفاترها وسجلاتها مع ضرورة متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتها بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسؤولية بشأن التأخر في السداد والذي أدى الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه.

الرد :

يتم حالياً التفاوض مع البنك لسداد عيني في حدود مبلغ عشرون مليون جنيه .

٣. مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية اشهر والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٧.٨٣١ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة في ٢٠٢٢/٩ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه فقط لمقابلة تلك الالتزامات.

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما يتم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص السابق تكوينه.

الرد :

جارى العمل على رد هذه الخطابات مع رئيس قطاعات التنفيذ

٤. ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري فرع دار السلام في ٢٠٢٢/٩/٣٠ دائن بمبلغ ٤٦.٣٦٤ مليون جنية وحتى تاريخ الفحص (٢٠٢٢/١١) لم يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك المذكور بمبلغ ٢٦ مليون جنية في ٢٤/٣/٢٠١٤ ولم ترد شهادات من البنك المذكور حتى تاريخ الفحص حتى يمكن لنا التحقق من الوقوف صحة رصيده الظاهر بالقوائم المالية وقد قام البنك المذكور برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة وصدر له الحكم في ٢٠٢١/٨/١ بالزام الشركة بمبلغ ٧٧١٩١٥٥٠ جنية بالإضافة الى العوائد الاتفاقيه بواقع ١٢.٥% سنويا من تاريخ المطالبة ٢٠١٩/١٢/٣١ وحتى تاريخ السداد وعائد تأخير عن المديونية الناشئة عن عقد التسهيل لإصدار خطابات الضمان دون باقي المديونية بواقع ٢% من تاريخ اليوم التالي ٢٠٢٠/١/١ وحتى تاريخ السداد ولم تقم الشركة بإثبات قيمة الحكم في دفاترها وسجلاتها.

يتعين تحديد المسؤولية بشأن عدم تفعيل التسوية المشار اليها وموافاتها بصورة من الحكم السابق الإشارة اليه بمجرد الحصول عليه مع تكوين المخصى اللازم.

الرد :

جارى التفاوض مع البنك الاهلى فرع دار السلام بتنازل الشركة عن قطعة أرض بطريق

مص اسكندرية الصحراوى مقابل المديونية أو سداد أصل الدين على دفعات .

- ظهر رصيد حساب الضرائب دائنا في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٢٤.٦٢٥ مليون جنية منه وقد تضمن الرصيد ما يلي :-

أ- نحو ١٦.٢٠٥ مليون جنية قيمة ضرائب الداخل المستحقة على أرباح الشركة في حين بلغت إجمالي قيمة المطالبات واجبة السداد عن ضرائب دخل مستحقة عن الشركة (أرباح شركات أموال) عن الأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ نحو ٢٨٣.٩٩٤ مليون جنية وذلك من واقع نموذج (١٩) - ليس ربط نهائي- بخلاف غرامات مقابل التأخير البالغة نحو ١٢٤.٥٣٨ مليون جنية.

ب- نحو ٣.٢٠٩ مليون جنيه قيمة ضرائب المبيعات المستحقة على الشركة فيبلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بضريبة المبيعات من واقع نموذج (٣سداد)- ربط نهائي - خلال الفترة من ٢٠١١/٦ حتى ٢٠١٨/٦ شاملة غرامات التأخير حتى ٢٠٢٢/٢ نحو ٢٨.٣٠٨ مليون جنيه.

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة من مصلحة الضرائب بشأن تلك الأرصدة وإجراء ما يلزم من تسويات مع مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة لضبط أرصدة الشركة الخاصة بمستحقات مصلحة الضرائب حتى يمكن لنا التحقق من صحتها مع ضرورة الاتفاق مع المصلحة على جدولت تلك المستحقات وسرعة سدادها تجنباً لتعرض الشركة للجزاء والغرامات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية الموحدة.

الرد:

هذا الرصيد قيمة الاقرارات السنوية المقدمة من الشركة الى المصلحة حتى عام ٢٠٠٠ وبقى السنوات الاقرارات المقدمه خسائر أم مطلبة الضرائب بمبلغ ١٩٣.٠٢٠ لم يتم الربط النهائى للشركة حيث لم يتم فحص الشركة نهائياً حتى تاريخه بخلاف الدعوات القضائية المرفوعة من الشركة ضد مصلحة الضرائب ولم يبت فيها حتى الان .

- ظهر رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٤٣٠.٩٦٧ مليون جنيه وقد تضمن الحساب المبالغ الآتية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ :-

١- نحو ٦.٢٧٠ مليون جنيه باسم أقساط أرض سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الأرض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير حيث قامت الشركة بسداد ٩١٦ ألف جنيه مقدم ثمن الأرض والمقسطة على عشر سنوات واستحق القسط الأول في ديسمبر ٢٠١٤ ولم تقم الشركة بسداد أي قسط من اقساط تلك الأراضي لهيئة التعمير (تم خصم جزء من أقساط الأرض من قيمة العمليات المنفذة من قبل الشركة لصالح هيئة التعمير) بالرغم من قيام الشركة ببيع ما يقرب من ٨٠% من تلك الاراضي مما قد يعرض الشركة لغرامات تأخير .

يتعين موافقتنا بأسباب عدم سداد الأقساط المستحقة في مواعييدها المحددة.

الرد :

بسبب نقص السيولة بالشركة .

٢- نحو ١.٩٠٦ مليون جنيه باسم أقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على المصادقة الواردة من مصلحة الضرائب على المبيعات (قيمة مضافة) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠ بناءً على حكم المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤ لسنة ٦٠ ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية ونشير الى قيام مصلحة الضرائب بالحجز على معظم أرصدة الشركة لدى البنوك التي تتعامل معها بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٣ بنحو ٨.٥٩٢ مليون جنيه بقيمة المستحق للمصلحة المذكورة عن ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية (ضريبة المبيعات على الآلات والمعدات التي قامت الشركة بإستيرادها) عن الفترة ٢٠٠٩/٦ حتى ٢٠١٦/٥ بفرق ٦.٦٨٦ مليون جنيه عن المثبت بدفاتر وسجلات الشركة.

يتعين إثبات قيمة المطالبة الضريبية الواردة للشركة من مركز كبار الممولين بخصوص ضريبة مبيعات أقساط السلع الرأسمالية مع العمل على سرعة سداد تلك المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتى لا تتعرض الشركة للغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية الموحد .

٣- نحو ١٣٥.٤٧١ مليون جنيه قيمة المستحق لصالح الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعد قيام الشركة بتخفيض المديونية المستحقة للهيئة المذكورة بنحو ٢٢.٤١١ مليون جنيه مقابل تخفيض حساب الخسائر المرحلة بها قيمة فروق اشتراكات وفوائد نتيجة تحول الشركة من مظلة القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قطاع خاص) الى القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ (قطاع أعمال) اعتباراً من ٢٠١٥/٣/٣٠ وذلك وفقاً لخطاب مكتب تأمينات قطاع عام حلوان للسيد / رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٥ دون موافقتنا بشهادة من التأمينات الاجتماعية تؤيد صحة هذا الرصيد .

يتصل بما تقدم تم الاتفاق بين الشركة والهيئة المذكورة بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٧ على جدولة المديونيات المستحقة على الشركة لصالح الهيئة المذكورة مقابل قيام الهيئة برفع الحجز على

أصول الشركة على ان يتم تقسيط المبالغ المستحقة على الشركة للهيئة على أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه.

يتعين :-

- ١- الحصول على شهادة من هيئة التأمينات الاجتماعية بالرصيد المستحق على الشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، ٢٠٢٢/٩/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحة رصيدها وإجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك.
- ٢- سرعة سداد مستحقات الهيئة وخاصة حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية حتى لا تتعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية الجديد ١٤٨ لسنة ٢٠١٩.

الرد :-

جارى التفاوض مع هيئة التأمينات واجراء التسويات اللازمة .

٤- عدم قيام الشركة بسداد مبلغ ١٢٩٥٢١٣ جنيهاً في ٢٠٢١/٦/٣٠ لشركة الفارس الذهبي وذلك عن تنفيذ أعمال توريد رمال نظيفة وأتربة صالحة للردم من خارج الموقع لمشروع المزارع السمكية ببورسعيد وكذا مبلغ ١٤٦٧٧٥٠ جنيهاً قيمة تأمين نهائي على ذمة تلك الأعمال على الرغم من قيام المقاول بتنفيذ كافة الأعمال المسندة إليه.

يتعين موافقتنا بأسباب عدم صرف تلك المبالغ.

الرد :-

يتم صرف مستحقات مقاولى الباطن بناءً على موافقة ادارة الشركة .

- ظهر رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ٥٩.٠٠٤ مليون جنيه يرجع تاريخ استحقاق بعضها من أكثر من ١٠ سنوات وبعض تلك القروض واردة من جهات أجنبية لحساب هيئة التعمير وقد تضمن الحساب ما يلي :-

١- نحو ٤٤.٣٦٦ مليون قروض حصلت عليها الشركة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تتمثل في نحو ٢٧.٨١٧ مليون جنيه قيمة حصة الشركة في قرض صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي العربي ، نحو ١٤.٧٣٤ قرض بنكا للاستثمار الأوروبي وتلك القروض منوحة للحكومة المصرية ممثلة في الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في صورة معدات ويتم سدادها على أقساط نصف سنوية بمعدل فائدة ٨% سنويا دون أن تلتزم الشركة بالسداد خلال

المدد المقررة (٢٠١٥/١٢) بالنسبة لقرض أبوظبي ، ٢٠٠٩/٥/١٥ بالنسبة لقرض بنك الاستثمار الاوروي) ، نحو ١.٨١٤ مليون جنيه واجبة السداد للهيئة منذ عدة سنوات(اعتمادات مستندية المعونة الأمريكية).وقد تبين توقف الشركة عن سداد تلك القروض الامر الذي قد يترتب عليه تحمل الشركة اعباء اضافية تتمثل في الفوائد التي تحملتها الشركة نتيجة عدم التزامها بالسداد.

يتعين إجراء المطابقة اللازمة على أرصدة تلك القروض مع الهيئة المذكورة حتى

يمكن التحقق من صحة الرصيد الظاهر في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مع بيان اسباب عدم قيام

الشركة بسداد القروض المستحقة عليها في المواعيد المحددة.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر سيولة

٢- نحو ٣.٨٣٢ مليون جنيه تمثل رصيد المديونية المستحق لبنك الاستثمار القومي عن القروض التي حصلت ليها الشركة والتي توقفت الشركة عن سدادها منذ عام ٢٠٠٦.

يتعين العمل على سداد تلك المديونية المستحقة للبنك المذكور حتى لا تتحمل

الشركة مزيدا من الفوائد على رصيد القروض غير المسددة.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر سيولة

٣- نحو ٢.٨٠٨ مليون جنيه يتمثل في نحو ١.٢٥٠ مليون قيمة أصل القرض الممنوح للشركة من قبل وزارة المالية بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٠ وذلك لصرف أجور العمال على ان يتم سداده خلال عام بفائدة قدرها ١٣% سنوياً وقد تم مد اجل القرض حتى ٢٠١٥/١١ ولم يعاد تجديده بالإضافة الى نحو ١.٥٥٨ مليون جنيه قيمة الفوائد التي تحملتها الشركة منذ تاريخ منح القرض حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ (لوحظ قيام الشركة بحسابها كل عام بشكل تقديري على أساس ١٣% سنوياً لعدم ورود شهادة او مصادقة من وزارة المالية)وهي ازيد من قيمة أصل القرض نفسه نتيجة لعدم التزام الشركة بسداد قيمة القرض في المواعيد المقررة ونشير الى ان الشركة لم توافينا الشركة بشهادة او مصادقة من وزارة المالية تؤيد صحة هذا الرصيد الامر الذي لا يمكننا معه التحقق من صحته.

يتعين بيان اسباب عدم قيام الشركة بسداد فوائد القرض المستحقة عليها الأمر الذي ترتب عليه تحمل الشركة لأعباء مالية لا مبرر لها تتمثل في قيمة الفوائد المستحقة نتيجة عدم الالتزام بالسداد مع ضرورة مخاطبة وزارة المالية للحصول على شهادة منها برصيد القرض والفوائد المستحقة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسرعة السداد تجنباً لتحمل الشركة أعباء مالية لا مبرر لها والافادة.

الرد :-

سيتم السداد حين توافر سيولة وسيراع لاحقاً عمل مطابقة مع وزارة المالية .

٤- نحو ٤ مليون جنيه قيمة القرض التي حصلت عليه الشركة من الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وابحاث المياة الجوفية لدعم الشركة في سداد أجور العمال نتيجة العجز الشديد التي تعاني منه الشركة في السيولة النقدية.

يتعين العمل على تنشيط حجم أعمال الشركة بما يساهم في تعظيم إيرادات وتغطية مصروفاتها وسداد التزاماتها مع العمل على سداد هذا القرض.

الرد :-

سوف يتم السداد عند توافر سيولة

- ظهر رصيد حساب الدفعات المقدمة من بيع اراضي في ٢٠٢٢/٩/٣٠ بنحو ١٠٠.٢٨٥ مليون جنيه وقد تضمن الحساب ما يلي :-

١- نحو ١.١٧٠ مليون جنيه قيمة مقدمات حجز أراضي بور سعيد حيث قامت الشركة بالإعلان عن بيع أراضي بجنوب بور سعيد والتي تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان والتي كان من المفترض أن يتم تخصيصها للشركة بموجب المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٠ حيث أن هذه الأرض كانت ملك الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير ثم انتقلت حوزتها إلى محافظة بورسعيد بقرار من رئاسة الجمهورية وبموجب القرار الوزاري رقم ٤٦ السنة ٢٠٠٩ والذي بموجبه تم إلغاء التخصيص للشركة.

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن.

٢- نحو ٩.١١٥ مليون جنيه قيمة جديّة حجز أراضي كان سيتم تخصيصها للشركة و قامت الهيئة بتوزيعها بمعرفتها وتم تحصيل مقدمات حجز لتلك

الأراضين قبل الشركة مما حدا بالهيئة بمطالبة الشركة بسداد ما تم تحصيله كمقدمات ثمن لتلك الأراضين منذ عام ١٩٩٦ .

يتعين العمل علي سداد تلك الاموال للهيئة لحين تخصيص أراضى جديدة للشركة .

الرد :

سيتم السداد عند توافر السيولة اللازمة لذلك .

- عدم وجود معايير يتم علي أساسها حساب رسوم الموافقة علي تغيير النشاط والموافقة والتصريح بالبناء وتحويل جزء من الأرض الزراعية الي أراضى مباني يقام عليها انشاءات لاسيما في ظل التباين الكبير في تقدير تلك الرسوم لأراضى تقع ضمن ذات المنطقة (منطقة غرب النوبارية).

يتعين موافقتنا بالأسس والقواعد التي يتم بناء عليها تحديد الرسوم التي تحصل عليها الشركة نظير اصدار هذه الموافقات .

- حققت الشركة خسائر تشغيل كبيرة فضلاً عن التدهور الملحوظ في قيمة الأصول المستخدمة في توليد التدفقات النقدية حيث بلغت تكاليف النشاط بقائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٥.١٧٤ مليون جنيه وقد تبين تحقيق كافة المناطق والقطاعات والعمليات الرئيسية بالشركة خسائر فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نتيجة زيادة مصروفات هذه المناطق والقطاعات عن إيراداتها فضلاً عن وجود قطاعات لم تحقق اية إيرادات خلال الربع الاول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ منها على سبيل المثال (منطقة الفيوم ، منطقة وادى النقرة ، منطقة غرب النوبارية ، منطقة جنوب القنطرة (شمال سيناء) ، منطقة زغول الثالثة ، عملية طلبات النصر /٤،....) مع تحميل الشركة مصروفات عنها (خامات ، أجور ، ... الخ) .

- يتعين دراسة أسباب تحقيق بعض مناطق وقطاعات الشركة لهذا العجز وعدم تحقيق أي إيرادات لبعض المناطق مع وجود مصروفات لها مما أثر سلباً على المركز المالى للشركة ونتائج أعمالها .

الرد :

جارى تنفيذ وعمل ختامى لهذه العمليات لتجنب المزيد من الخسائر .

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٧٢ ألف جنيه قيمة الإيرادات الناتجة من بيع المخلفات والكهنة خلال الربع الاول من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وقد تبين انعدام الرقابة الداخلية علي اعمال المزادات بالشركة ومن مظاهر ذلك :-

أ- اعتماد الشركة علي طريقة البيع بالمزايدة المحدودة (الممارسة) لكافة المزادات التي اقامتها خلال العام المالى .

ب- قيام الشركة بتوجيه خطابات الدعوة لعدد محدود من المتزايدين دون وجود ضوابط واضحة لكيفية توجيه الدعوات للمتزايدين أو طريقة اختيارهم ، الامر الذي ترتب عليه اقتصار التعامل علي عدد محدود من المتزايدين يتصل بذلك حصول الشركة في بعض حالات البيع علي عروض أسعار من المتزايدين الموجودين في محيط ما يتم بيعه .

يتعين وضع ضوابط واليات محددة وواضحة تكفل توجيه الدعوة لأكبر عدد من المتزايدين للحصول على أفضل الشروط والأسعار.

الرد :

لم يتم تكليف الرقابة الداخلية للاشتراك فى اجراءات المزادات بالشركة كما انه لم يتضمن قرار تشكيل لجان المزادات أى عنصر من الرقابة الداخلية وسيتم مراعاة ذلك مستقبلاً بتواجد عضو من المراقبة الداخلية للمزادات التى تقوم بها الشركة .

ج- عدم قيام الشركة بتقييم مخزون الخردة حيث ظهرت قيمته ضمن المخزون بصفر رغم أن محاضر الجرد الفعلي لمخازن الخردة بمناطق الشركة المختلفة أظهرت وجود أرصدة للعديد من الأصناف ترتب على ذلك عدم صحة المعالجة المحاسبية التي تتبعها الشركة عند بيع تلك الأصناف حيث يتم إدراج كامل القيمة البيعية لها ضمن الإيرادات المتنوعة حـ/أرباح بيع مخلفات دون قيام الشركة بتخفيض مخزون الخردة بالقيمة الدفترية لما تم بيعه رغم صرفها من مخزن الخردة بموجب اذن صرف وقد بلغ ما امكن حصره من المبالغ المدرجة

بحساب أرباح بيع مخلفات خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٧٢ ألف جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع حصر كافة أصناف الخرقة وتقييم مخزون الخرقة بالقيمة التقديرية للأصناف خلال الفترة محسوبة على أساس صافي قيمتها البيعية وتفيضه بالقيمة الدفترية للأصناف المباعة خلال الفترة مع مراعاة ملاحظتنا الواردة في تقرير الجرد السنوي المبلغ للشركة في هذا الشأن.

الرد :-

سوف يراعى ذلك لاحقاً .

- تم التعاقد بين الشركة وبين شركة بيراميدز للمقاولات والتوريدات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٠ على تأجير بلدوزر كوماتسو ٣٧٥ بسعر ٤٥٠٠ جنيه / اليوم لمدة ٤ شهور (الشهر ٢٦ يوم) بإجمالي قيمة ٤٦٨ ألف جنيه بواقع ١١٧ ألف جنيه شهريا منها نحو ٢٢١ ألف جنيه تم تحصيلها من العميل وإدراجها بحساب الإيرادات ، الباقي بنحو ٢٤٧ جنيه تم تحميلها على حساب العميل ضمن حساب الأرصدة المدينة مقابل إدراجها ضمن الإيرادات بالخطأ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ حيث كان يجب إدراجها بالأرصدة الدائنة نتيجة لمخالفة الشركة لشروط العقد المبرم مع الشركة المذكورة حيث تم محاسبة الشركة المذكورة بنحو ٢٢١ ألف جنيه قيمة إيجار البلدوزر خلال فترة التنفيذ وفقا للساعات المستخدمة دون مراعاة الحد الأدنى للتشغيلي حين كان يجب محاسبتها بنحو ٤٦٨ ألف جنيه (١١٧ ألف جنيه شهريا * ٤ شهور تنفيذ) حيث ان العقد تضمن القيمة الايجارية للبلدوزر محسوبة على أساس ٨ ساعات تشغيل للمدة وعدد أيام عمل ٢٦ يوم كما تضمن التزام الشركة المذكورة بتحمل القيمة الايجارية للمعدة في حالة توقف المعدة بسبب عدم توفير سولار او زيوت او قطع الغيار اللازمة للتشغيل وفي حالة عدم وجود الخامات اللازمة للتشغيل على ان تتحمل الشركة اصلاح الأعطال الجسيمة فقط (العمرات) وتوفير طاقم التشغيل.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع اتخاذ كافة إجراءات اللازمة لتحصيل المديونية المستحقة طرف المقاول المذكور واجراء التسوية اللازمة في ضوء ذلك .

الرد :-

تم عمل فروق ايجار بلدوزر كوماتسو ٢٧٥ شاسية ١٧٣٤٥ بالمستند ٢٠٢٢/٦/٣٣٥ .

وذلك خصماً من مستحقات المقاول لدينا عن طريق المستخلص مباشر .

- قامت الشركة بإبرام عقد شراكة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ مع المستثمر / إسماعيل سيد يونس على انشاء مشروع (ملعب كرة قدم ، نادى اجتماعي ، قاعة افراح ، كافيه ، منطقة ملاهى) وذلك على ارض الشركة الكائنة بدار السلام على مساحة ٥٠٠٠ متر على ان يلتزم المستثمر بتوفير التمويل اللازم لإقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات على ان تكون إيرادات المشروع بعد خصم تكاليف التشغيل بواقع ٦٢ % من صافي الإيرادات للشركة ، ٣٨ % للمستثمر وقد تبين بشأنه:-

١-صورية إجراءات التعاقد مع المستثمر المذكور وذلك للأسباب الآتية :-

أ- تبين ان بدء العمل الفعلي للمشروع تم بتاريخ ٤ ، ٥ ، ٦ / ٢٠٢٢ حيث قام بإقامة جزء من الانشاءات الخاصة بالمشروعات موضوع التعاقد (مثل ملعب كرة القدم) وتحصيل إيرادات عنها وذلك قبل إبرام التعاقد مع المستثمر وقبل عمل المزايدة بالمظاريف المغلقة والبت فيها بفوز المستثمر بالمزايدة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١ وقبل موافقة الشركة القابضة على هذا التعاقد ونشير الى انه لم يتم تسليم الأرض للمستثمر بموجب محضر تسليم قبل قيامه بالبدء الفعلي في تنفيذ الانشاءات حتى تاريخه (٢٠٢٢/١١) ولم يتبين لنا مدى إجراء رفع مساحي لارض المشروع من عدمه للتحقق من صحة مساحة قطعة الارض المسلمه للمستثمر .

ب- تم التعاقد مع المستثمر بموجب تأشيرة من السيد / العضو المنتدب التنفيذي للشركة على الرغم من عدم قيام (السلطة المختصة) -مجلس إدارة الشركة- حتى تاريخه (٢٠٢٢/١٠) بالموافقة على إجراءات المزايدة والتي انتهت بفوز المستثمر المذكور .

ج- وجود العديد من الأدلة الموضوعية على ان الشركة باشرت التعاقد مع المستثمر المذكور قبل تاريخ الإعلان على مزايدة المشروع بالمظاريف المغلقة ومنها تضمنين بالبند م/١٢/١١ من محضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ النظر في مشروع عقد الشراكة مع المستثمر المذكور والعروض المقدمة منه ، وجود خطاب صادر من السيد اللواء المهندس / رئيس الشركة القابضة بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٢٢ للشركة يتضمن بعض الملاحظات على ما جاء بمحضر مجلس إدارة الشركة رقم (١٢) المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ بخصوص العروض المقدمة من المستثمر المذكور ، وجود إخطار من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٩ (م/١٢/١١) والخاص بتكليف اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بمراجعة مشروع عقد الشراكة بين الشركة والمستثمر المذكور لإنشاء بعض المشروعات الرياضية والترفيهية والخدمية.

٢- تضمنت كراسة الشروط ان مدة التعاقد ١٥ عام وتم التعاقد مع المستثمر المذكور على ذلك الأساس في حين ان تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة انتهى بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ الى ان مدة التعاقد يجب الا تزيد عن ٥ سنوات ويجوز تجديد التعاقد في نهاية المدة بموافقة الطرفين.

٣- لم يتبين لنا مدى قيام المستثمر المذكور بإستخراج التراخيص اللازمة للتشغيل من الجهات المختصة من عدمه خاصة ان المشروعات المتعاقد بشأنها معه ليس من ضمن النشاط الأساسي للشركة بالمخالفة للمادة ٤٠ من النظام الأساسي للشركة.

٤- تبين ان المشروع يعتمد بصورة أساسية على مرافق الشركة من كهرباء ومياه بالمخالفة لكراسة الشروط التي تم طرح المزايدة على أساسها والبند السابع من العقد المبرم معه و ما انتهى اليه تقرير اللجنة الدائمة للدراسة والتعاقدات بالشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١ حيث تضمنوا التزام المستثمر المذكور بإدخال

كافة المرافق اللازمة وتركيب عدادات كهرباء ومياه مستقلة للمشاريع على حسابه الخاص والحصول على جميع تراخيصها باسم الشركة وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات محل التعاقد ولم يتبين لنا الأساس الذي سوف يتم محاسبة المستثمر عليه فيما يتعلق بإستهلاك الكهرباء والمياه خاصة انه تدخل ضمن قراءات عدادات الشركة.

٥- لم يتبين لنا مدى تحديد مواصفات وحدود مساحة قطعة الأرض المخصصة لكل مشروع من المشاري المزمع انشاؤها من عدمه ومقارنتها بالمقاييس التقديرية التي سوف يتحملها المستثمر المذكور لتحديد مدى تناسبها مع قيمة كل ارض حيث ان القيمة التقديرية لكامل مساحة ارض المشروع لا تقل عن ٥٠ مليون جنيه وكذا إمكانية الحكم على نسبة المشاركة (٦٢% للشركة ، ٣٨% للمستثمر المذكور) وفقا لمساحة الأرض موقعها وقيمتها وتكلفة المشروع.

٦- لم يتبين لنا التزام المستثمر المذكور بتوريد ٣٠% من قيمة المقاييس المالية المبدئية لتكاليف المشروعات المزمع انشاؤها والمقدم منه ضمن عطاؤه الفني بمبلغ ١٥ مليون جنيه من عدمه وذلك تطبيقا للبند العاشر من العقد المبرم معه.

٧- قامت الشركة بتخصيص خزينة لإيرادات المشروع كما صدر امر إداري من رئيس الشركة لبعض العاملين بالشركة للقيام بالمتابعة والمراجعة للمشروع بكافة جوانبه بما في ذلك تحصيل الإيرادات و المبالغ المنصرفة منها وقد بلغ ما امكن حصره من صافي المبالغ المنصرفة خلال الفترة منذ بدء العمل بالمشروع حتى تاريخه نحو ٨٠٠ ألف جنيه لم تقم الشركة بإثباتها بدفاترها وسجلاتها فضلا عن صرف تلك المبالغ كعهد لبعض العاملين من أجل تدبير احتياجات العمليات التي تقزم الشركة بتنفيذها مثل عملية القطار السريع مما يشير الى انعدام الرقابة الداخلية على إيرادات ومصروفات واموال هذا المشروع.

٨- لم توافينا الشركة بالمستندات الخاصة بطرح المشروع بما فلى ذلك كافة الإجراءات الخاصة بموضوع الشراكة ، محضر فتح المظاريف الفنية / تقرير لجنة البت الفني ،

محضر فتح المظاريف المالية ، تقرير لجنة البيت المالي ، اعتماد السلطة المختصة لإجراءات التعاقد ، موافقة الشركة القابضة على التعاقد ، محضر تسليم الأرض للمستثمر ، بيان بكافة إيرادات ومصروفات المشروع منذ تاريخ بدء العمل وحتى تاريخه ، الرفع المساحي لأرض المشروع ، ولا الدورة المستندية والمحاسبية لهذا المشروع رغم تكرار طلب الإشارة الى ذلك واخرها بالخطاب المسلم للشركة بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٢.

يتعين تحقيق الامر بشأن ما تقدم مع ضرورة عرض موقف المشروع على الشركة القابضة وموافقتنا بكافة المستندات الخاصة بالمشروع والتحفظ على كافة الأموال المحصلة منه لحين وجود ضوابط واضحة تحكم العمل به...والافادة.

- لم نتمكن من التحقق من صحة أرصدة فرع الشركة بدولة ليبيا في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والمتوقف نشاطه منذ أكثر من ١٠ سنوات نظراً لعدم قيام الشركة بموافقتنا بالمستندات او الشهادات المؤيدة لصحة تلك الارصدة وكذا اجراء المطابقات والمصادقات اللازمة بشأن تلك الأرصدة

وذلك على النحو الاتي :-

١- لم يتم جرد كلا من الأصول ، المخزون المملوكة للشركة بفرع ليبيا والبالغ قيمتهما نحو ٢٩٢ ألف جنيه ، ٢٠١٠٦ مليون جنيه على الترتيب اعتبار من ٢٥/١٢/٢٠١٣ نظرا للظروف الامنية التي تمر بها دولة ليبيا الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة ارصدهما ونشير الى أن معظم أصول الفرع وكافة أصناف المخزون المتواجدة في فرع الشركة بليبيا تعرضت للفقـد والضياع والاستيلاء والسرقـة ضمن الظروف الامنية التي مرت بها دولة ليبيا دون ان تقوم الشركة الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة هذه الاصول لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لها بقيمتها الاستردادية بالمخالفة للفقرة (٦٣) من المعيار المحاسبي المصري رقم ١٠ - الأصول الثابتة واهلاكاتها ، الفقرات (١٤،١٢،٩،٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم ٣١ - اضمحلال قيمة الأصول- ، دون أن تقوم الشركة بإعادة تقييم المخزون في ضوء الفقرة (٢٨) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢) المخزون خاصة في ظل وجود العديد من

الدلالات والمؤشرات والأدلة الموضوعية على ان هذه الاصول قد اضمحلت وكذا التأكد من عدم إمكانية استرداد تكلفة هذا المخزون مما ترتب عليه ظهور قيمة هذه الأصول والمخزون على غير حقيقتها في تاريخ الميزانية بقيمة تزيد عن تلك المتوقع تحقيقها من بيعها او استخدامها .

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة موافقتنا ببيان تحليلي لهذا لأصناف الأصول والمخزون للوقوف على طبيعتها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة تلك الأصول لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وإعادة تقييم المخزون وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

الرد:

نظراً للظروف الامنية غير المستقرة بدولة ليبيا .

٢- عدم قيام الشركة بموافقتنا ببيان تحليلي لأرصدة حسابات العملاء ، مديون والارصدة المدينة الأخرى ، الدائون والارصدة الدائنة الأخرى الخاصة بالفرع والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٠.٨١٣ مليون جنية ، ١٨.٢٨٤ مليون جنية ، ٥٠.١٥٣ مليون جنية على الترتيب وكذا عدم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لها كما لم يتم إجراء اية مطابقات او مصادقات بشأنها في تاريخ الميزانية الامر الذي لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك الارصدة ونشير الى ان كافة تلك الأرصدة متوقفة بالكامل ومرحلة منذ عام ٢٠١٤ نظراً للظروف الامنية بدولة ليبيا ولم تقم الشركة بتقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (العملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال من خلال مقارنة القيمة الدفترية لرصيد الحساب بقيمته الاستردادية (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل العائد الفعلي الأصلي) خاصة في ظل وجود دليل موضوعي على ان هذه المبالغ قد اضمحلت نتيجة للظروف والاحداث الامنية بدولة ليبيا والتي مازالت مستمرة حتى الان بالمخالفة للمعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) الادوات المالية.

يتعين ضرورة موافاتنا ببيان تحليلي بتلك الأرصدة والمستندات المؤيدة لها مع تقدير مدى حدوث اضمحلال في قيمة الأرصدة المدينة (عملاء ، مدينون) لتحديد خسائر الاضمحلال في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة في هذا الشأن وكذا ضرورة قيام الشركة باتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل حفظ وضمان حقوقها فضلاً عن حصولها على التعويض المناسب لما لحق بها من كافة الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن الاحداث الامنية بدولة ليبيا.

٣- عدم حصول الشركة على الشهادات المؤيدة لصحة أرصدة حساب النقدية بالبنوك المتواجدة بفرع ليبيا والبالغ قيمتها في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٦.٨٢٦ مليون جنيه الامر الذيلم تتمكن معه من التحقق من صحتها.

يتعين موافاتنا بالشهادات البنكية المؤيدة لصحة أرصدة النقدية المتواجدة لدى تلك البنوك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى يمكن لنا التحقق من صحتها.

الرد :

لوجود حجز على جميع ارصدة الشركة بجميع البنوك .

٤- تم إدراج أرصدة فرع ليبيا بالأرصدة الدفترية التي تم تقييمها على أسعار الصرف منذ توقف النشاط بفرع ليبيا ٢٠١٤ دون الأخذ في الاعتبار تغير أسعار الصرف بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ذلك والالتزام بالمعيار المحاسبى المصرى الصادر في هذا الشأن.

٥- تضمنت المخصصات نحو ٨.١٦٩ مليون جنيه تخص فرع الشركة بليبيا لم تقم الشركة ببيان الأسس التي اعتمدت عليها في تكوينه أو الدراسة الخاصة به في حين بلغت إجمالي المديونيات المتوقفة والمرحلة منذ عدة سنوات (عام ٢٠١٤

وما بعده) بالفرع نحو ٤٩٠.٠٩٧ مليون جنيه (٣٠.٨١٣ مليون جنيه بحساب العملاء، ١٨.٢٨٤ مليون جنيه بحساب المدينون والارصدة المدينة الأخرى) لم يتم تحصيلها نظراً للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين ضرورة إعداد دراسة كافية تتضمن حصر لكافة المديونيات المستحقة للشركة وتخص فرع ليبيا والإجراءات المتخذة بشأن تحصيلها لإمكانية تحديد المبلغ الواجب تعزيز المخصص به لمواجهة المديونيات المتوقفة عن السداد مع اجراء ما يلزم من تسويات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- استمرار وجود خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث أظهرت القوائم المالية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وجود عجز في رأس المال العامل بنحو ٤٢٠.٢٨٧ مليون جنيه فضلاً عن وجود خسائر مرحلة بنحو ٥٠٦.١٩١ مليون جنيه ، مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجؤها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بنحو ٩٦.٢٠١ مليون جنيه.

يتعين بحث ودراسة ما تقدم مع ضرورة ووضع الحلول لمعالجة الخلل في الهيكل التمويلي للشركة والعمل على تنشيط أعمال الشركة لتعظيم الإيرادات بما يساهم في استهلاك قيمة الخسائر المرحلة ودعم السيولة النقدية.

- مازالت القوائم المالية لم تراعى ما ورد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٢١ لسنة ٢٠٢٠ من تعديل لطبيعة المخصصات والاضمحلال في قيمة الاصول والافصاحات المطلوبة ومن أمثلة ذلك عدم الإفصاح عن كافة الحجوزات على أصول الشركة و حساباتها بالبنوك ، عدم الإفصاح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت بالاعتماد بالمخالفة للفقرة رقم (١٧) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٧) ، عدم الإفصاح عن آجال استحقاق الودائع البالغة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٢.٢٩٧ مليون جنيه لبيان مدى اتفاقها مع تعريف النقدية وما في

حكمها وفقا لمتطلبات الفقرة (٦) من المعيار المحاسبي المصري رقم (٤) ، عدم الإفصاح عن أهداف وأساليب إدارة رأس مال الشركة وفقا لمتطلبات الفقرة (٢٤/أ) ، (٢٤/ب) من المعيار المحاسبي المصري رقم (١) خاصة في ظل وجود رأس مال عامل بالسالب بنحو ٤٤٢.٢٨٧ مليون جنيه وخسائر مرحلة بنحو ٥٠٦.١٩١ مليون جنيه .

يتعين الالتزام بما ورد بالمعايير المحاسبية مع إعداد وعرض القوائم المالية بما يتفق مع هذه المعايير المحاسبية.

- لم تتضمن مرفقات القوائم المالية تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١) بخصوص عرض القوائم المالية .

يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصري عند عرض القوائم المالية .

- ورد بالإيضاح رقم (٢٨) بأنه نظرا لظروف جائحة كورونا المستجد التي اجتاحت العالم منذ بداية شهر فبراير ٢٠٢٠ والتي أثرت بالسلب علي كافة الأنشطة الاقتصادية وظروف الحظر والتشغيل الجزئي للمصالح والمؤسسات وكذلك قرارات البنك المركزي المصري بخصوص تحديد حدود قصوي للسحب والايدياع بالبنوك الامر الذي أدى الي تقلص التدفقات النقدية الواردة للشركة عن مبيعات أرض دار السلام وباقي الاراضي المتاحة للبيع وايضا التأثير علي معدلات التشغيل بمواقع العمل مما أدى الي التأثير علي البرامج الزمنية لتنفيذ العمليات والمتحصل منها .

- وردت القوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ لادارة لمراجعتها بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣ قبل اعتماد الجمعية العمومية للقوائم المالية للشركة عن العام المنتهى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وإذا ما أخذ في الاعتبار كافة التسويات اللازمة والملاحظات الواردة بهذا التقرير وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير لا تعبر بعدالة

ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى لها فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ وعن
نتيجة نشاطها المالى وتدفعاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى
٢٠٢٢/٩/٣٠ وطبقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة .

رئيس قطاع الشئون المالية



محاسب / ايهاب محمود قدرى